



PROVISIONAL

A/PV.2261
8 October 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمئتين والحادية والستين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٨ تشرين الأول / أكتوبر الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد بوتفليقة
نائب الرئيس : السيد غـره
(الجزائر)
(لبنان)

— اقرار جدول أعمال الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامة وتوزيع بنوده :
التقرير الثاني للمكتب (٨)
— مواصلة المناقشة العامة (٩)

الكلمات أُلقيت من :

السيد غارسيا روبليز (المكسيك) السيد شاغت أريستيفيتا (فنزويلا)
السيد راجار أتنام (سنغافورة) السيد السويدي (دولة الامارات العربية المتحدة)
السيد موغامي (بوتسوانا) السيد ترسي (اليمن)
— تكريم ذكرى السيد بول هوفمان ، المدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room LX-2332, مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-70155/h

مواصلة نثار البند رقم ٨اقرار جدول أعمال الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامةوتوزيع بنوده :التقرير الثاني للمكتب (A/9750/Add.1)

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : ان أمام الجمعية العامة التقرير الثاني للمكتب المتضمن فـي الوثيقة رقم (A/9750/Add. 1) .

وفي الفقرتين الفرعيتين ٢ (a) ، (b) من التقرير ، فان المكتب يوصي باضافة بند على جدول الأعمال بعنوان " مركز مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة لدى الجمعية العامة " ، وأن يحال مباشرة الى الجلسات العامة .

فهل يمكن أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟

ووفق على ذلك :

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : يوصي المكتب في الفقرة الفرعية ٢ (c) من تقريره أن يدرج البند الذي ووفق عليه حالا بعد البند رقم ٢.١ المعلنون " مركز الاتحاد الاقتصادي الأوربي لدى الجمعية العامة " .

فهل يمكن أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟

ووفق على ذلك .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : ان قد انتهينا من اعتماد البند الأول من جدول أعمال جلستنا لهذا المساء .

وأود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى أن البند رقم ١.٢ والبند الذي أقررنا اضافته توا الى جدول الأعمال الذي أصبح يحمل رقم ١١١ سوف تناقش على أغلب الظن في جلسة بعد ظهر الجمعة ١١ من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ .

بند رقم (٩)

مواصلة المناقشة العامة

السيد / غارسيا روبليز - المكسيك (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، لقد حالت بعض الظروف القاهرة دون حضور السيد سكرتير الدولة للعلاقات الخارجية في بلادي ، حتى يعلن على الملأ عنايم تقديرنا لكرم الضيافة الذي شعرنا به في مؤتمر القمة للدول غير المنحازة ، وأجبرته هذه الظروف على تأجيل زيارته السنوية لمقر الأمم المتحدة ، ويشرفني نيابة عنه ان اتحدث باسم المكسيك في هذه المناقشات العامة للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وأود في المقام الاول أن أعرب لسيادتك عن خالص التهنئة من قبل شعب وحكومة المكسيك على هذا الشرف العائيم ألا وهو انتخابكم بالا جماع لرئاسة هذه الجلسة من قبل كافة الدول الاعضاء ، اننا نعتبر هذا شرف واعتراف للمزايا الشخصية التي تتحلون بها وللمكانة التي تحتلها بلادكم الجزائر ، التي اسهمت اسهاما فعالا في كافة الجهود والتعاون القائم بين دول العالم الثالث .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا واعجابنا بصالي السفير ليوبولدو بينيتس الذي تولى رئاسة الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة والجلسة الطارئة السادسة بحكمة ، وبمقدرة عظيمة وكان ذلك شرفا لكافة دول أمريكا اللاتينية .

وبعد ذلك اشعر ايضا انه من واجبي أن أبدأ في التحدث عن نقاط غاية في الاهمية ، واساسا الكارثة التي حلت بجمهورية هندوراس والتي تربطها بالمكسيك علاقات ودية وتاريخية من قديم الزمان . ونحن ان نشعر بالاسى لهذه الكارثة نشعر بانها كارثة اصابتنا نحن ايضا ، والسلطات في المكسيك ورئيس الجمهورية لم يتوانوا في تقديم العون من أجل تخفيف آثار هذه الكارثة . ان ابعاد الكارثة وصلت الى حد جعل من الضروري ان ندعم التضامن والجهود المشتركة لكافة المجموعة الدولية . ونحيي بعد ذلك البرتغال بسياسته الجديدة ، واحترامه لمبادئ الأمم المتحدة ورغبته في تصفية الاستعمار تصفية نهائية ، وقد وضعت هذه السياسة الجديدة في الكلمات الفعالة لوزير خارجية البرتغال هنا في هذه الجمعية العامة .

ونعرب ايضا عن مشاعر الترحيب للاعضاء الجدد وخاصة غينيا - بيساو وهي أول الراضين

الافريقية التي حصلت على الاستقلال السياسي والتحرر . ونعرب عن آمالنا وثقتنا بأن تنضم أيضا
الموزامبيق ، أنجولا و جزر الرأس الاخضر بحيث تسهم في صفوف وأعمال هذه المنظمة التي تضم كافة
الدول ذات السيادة ويكون اسهامها خطوة الى الامام نحو عالمية هذه المنظمة .
ونفس الاسباب تدعونا الى الترحيب بينجلاديش وفرنندا بين صفوفنا .

من المستحيل ان نختار هنا من البنود الـ ١١ الواردة في جدول أعمال هذه الدورة والآن وقد اضفتم بندا آخر ألا وهو ١١١ أصبحت المسألة أكثر استحالة فهذه النقاط كثيرة ولا يمكن ان نعبر عن رأينا في عدد من البنود ضرب رقما قياسيا في تاريخ الامم المتحدة. وبالتالي فسأقتصر على تقديم وجهة نظر بلادى في بعض النقاط الأساسية التي نعتبرها ذات أهمية خاصة. وهذه النذارة العامة ستكون بمثابة مقدمة لتحليل يستهدف دراسة معمقة لثلاث نقاط رئيسية تعتبر في اللحظة التاريخية الحالية من النقاط الأساسية ألا وهي : سياسة الانفراج ، ونزع السلاح ، والحقوق والواجبات الاقتصادية لكافة الدول .

اننا نأسف للاحداث الدامية التي وقعت مؤخرا في قبرص وأدت الى الازمة التي تعيشها هذه البلاد . ونود هنا أن نعرب للسيد السكرتير العام عن عظيم تقديرنا لجهوده التي لا تعرف الكلل من اجل منع تدهور النزاع ومن اجل الاسهام في ايجاد حل دائم للازمة . اننا نوافق على رأى السكرتير العام عندما قال أن مثل هذا الحل لن يكون ممكنا الا في اطار مبادئ الميثاق ، الا وهي المفاوضات الحرة للقوميات ، القوميات القبرصية . مفاوضات تأخذ في الاعتبار مصالح وآمال هذه القوميات .

ونحن أيضا نوافق على رأى السيد الدكتور فالدهايم من أن العنصر الاساسي في هذا الموضوع ، كما هو الحال في المشاكل الاخرى المماثلة هو " أن الحكومات يجب أن تعتاد على احترام قرارات مجلس الامن وتتعاون مع النظام القائمة في هذا الصدد " وفي هذه الحالة معنى ذلك هو " الاحترام الكامل للسيادة والاستقلال ووحدة التراب القبرصي " . وفيما سمي بالمحاولات والنشاطات التي تستهدف السلام وهي محاولات ونشاطات تعتبر مرحلية فلا يسمح لاي سبب من الاسباب أن نتوانى " عن محاولات ايجاد الحلول اللازمة للمشاكل الأساسية " .

اما فيما يتعلق بالبنود الواردة في جدول الاعمال تحت اسم " مشكلة فلسطين " و " الموقف في الشرق الاوسط " فموقف المكسيك الذي لم يتغير كان وانحما وما زال غاية في الوضوح وهو يتمشى مع المبادئ التقليدية لسياستنا الخارجية والتي تجعلنا نندد باستخدام القوة في العلاقات الدولية ، وبالتالي تجعلنا نرفض الاعتراف بشرعية احتلال أية اراضي اغتصبت بالقوة ، وبالتالي فنحن نرفض غزو الاراضي ونطالب بالتبعية بالانسحاب من كافة الاراضي التي احتلت بعد حرب ١٩٦٧ .

ونحن نعتبر أن الأطراف المعنية في هذا النزاع يجب أن تضع حدا لحالة الحرب السائدة وأن تحاول التوصل إلى التعايش السلمي على أساس احترام السيادة ووحدة التراب والاستقلال السياسي لكافة الدول في المنطقة. اننا لعللى ثقة من جانب آخر انه لا يمكن ايجاد سلام عادل ودائم ففى الشرق الاوسط ما لم تتخذ الدول المعنية الخطوات اللازمة لضمان حق الشعب الفلسطيني في مستقبل حر تسوده الكرامة الانسانية .

وفيما بين القرارات التى وافقت عليها الامم المتحدة في هذا الصدد نشير الى القرار رقم ٢٤٢ الذى اتخذته مجلس الامن منذ حوالي سبع سنوات في ٢٢ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٦٧، وهذا القرار فى رأينا يشمل العناصر الاساسية اللازمة لاجاد حل عادل ، لقد نظرت المكسيك بعين الرضا الى القرار الذى اتخذته مجلس الامن في ٢٢ تشرين الأول /أكتوبر من العام الماضى وهو القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) والذى نص وطالب :

” ... لا بوقف إطلاق النار (في النزاع المسلح الاخير فحسب) ولكن أيضا في بـدء المفاوضات بين الأطراف المعنية تلك المفاوضات التى تستهدف الوصول الى سلام عادل ودائم ففى الشرق الاوسط. ” قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨- (١٩٧٣) .

لقد عبرنا عن آمالنا فى ان تصل المناقشات الحالية فى الجلسة العامة حول هذه المواضيع ، أن تتم هذه المناقشات فى مناخ وبروح يحققان تقدما ملموسا نحو حل سلمي يتفق والعبدالــــة المنشودة والمبادئ الواردة فى الميثاق .

لقد كان لبلادى شرف استقبال بعثة المجلس الخاص بناميبيا فى زيارته الاخيرة . ونعتبر تلك الزيارة اعترافا بمشاركتنا الفعالة فى النضال ضد الاستعمار عامة وباسهامنا المتواضع فى أعمال هذا المجلس الذى انضمت اليه المكسيك منذ حوالي عامين . ذلك المجلس الذى لم يألوا جهدا فى محاولة حل المشكلة . ونأمل ان تتوج هذه الاعمال بالنجاح وان تزداد فعالية يوما بعد يوم حتى تضع حدا للاحتلال غير المقبول من قبل جنوب أفريقيا والذى يعتبر انتهاكا لقرارات متعددة للجمعية العامة ومجلس الامن ، هذا الانتهاك الذى اعتبرته محكمة العدل الدولية غير شرعي .

واخذا فى الاعتبار لهذا الموقف الذى يعتبر تحديا سافرا لوكالات الامم المتحدة والا مــــم

المتحدة نفسها ، واخذنا في الاعتبار لرفض جنوب أفريقيا احترام الاتفاقات الاساسية التي تمت في اطار الميثاق ، بيدولنا أنه لا مفر من تطبيق قرار مجلس الا من وهو قرار لا يمكن تأجيله كما قلنا في الاسبوع الماضي ، من أخذ اقتراح المكسيك الذي تم منذ حوالي عشر سنوات في الاعتبار فيبدو لنا أنه لا مفر لمجلس الا من كما قلنا من تطبيق البند ٥ من الميثاق الا وهو ايقاف جنوب أفريقيا فوراً ومنعها من ممارسة الحقوق والامتيازات التي تعطى لاعضاء الامم المتحدة .

ان نتائج المؤتمر الدولي للسكان الذى انعقد اخيرا في عاصمة رومانيا تحت اشراف الامم المتحدة ، لتمثل خطوة كبيرة في هذا المجال الهام .

لقد أمكن لنا الموافقة على البرنامج الدولي للعمل ، وأمكن للمؤتمر الاتفاق بالاجماع على كافة المقترحات المقدمة ، ان ذلك يحقق المطالب المشروعة لبلدان العالم الثالث . ولقد بدا واضحا تماما ان اطار التعاون الدولي الذى طالب به المؤتمر يجب ان يشتمل على احترام سيادة كافة البلاد . ولقد برز في ذلك المؤتمر عنصر هام ألا وهو أن مشاكل السكان لها ارتباط وثيق بتدهور ميزان التطور للدول . وان ايجاد الحل لمشكلة يعتمد اساسا على رفع مستوى المعيشة لثلاثي البشر .

ان حكومة المكسيك التى تهتم دائما باحترام القرارات الدولية قد قدمت للكونجرس في بلادى مبادرة من شأنها تعديل الدستور في المكسيك حتى يشتمل على بعض التوسيمات الواضحة التى وردت في برنامج بوخارست . وفيما بين النقاط التى نود ادخالها في دستور بلادى في اطار هذه المبادرة النقطة التالية :

" ان الرجل والمرأة متساويان امام القانون ، فالمرأة تدافع عن تنظيم وكيان الاسرة ، ولكل امرأة الحق في تحديد عدد الاطفال التى تود أن ترزق بهم " .

وفي اجتماع دولي آخر ، بدا لنا ايضا انه يستحق التقدير هنا ألا وهو المؤتمر الثالث للامم المتحدة حول قوانين البحار والذى انعقد اخيرا في كراكاس ، ورغم ان المؤتمر لم يستطع أن ينجح أو أن يقوم تماما بالمهمة الصعبة التى عهد اليه بها اقول رغم ذلك ان المهمة بالطبع كان من الصعب بمكان تحقيقها وحيث أن الجهود يجب أن تستمر في اجتماع ثان سينعقد في العام المقبل فما لا شك فيه ان هناك خطوات ايجابية فعالة قدمت في بعض النواحي التى تعتبر ذات اهمية كبرى .

ان الاقتراح القائل بقانون المائي ميل البحرى والقرارات الاخرى الخاصة بمنطقة اقتصادية اضافية ، والتى تسميها المكسيك " بالبحار التى تتبع دولة " تسمح باستغلال واستخدام كافة موارد البحار واعماق المحيطات والحقوق الخاصة بالمياه الاقليمية يجب احترامها بشرط الا تعرقل حرية

الملاحه وكافة الحريات الاخرى . وهذه القرارات قد حازت قبول ورضا معظم الدول .

ونفس المبادئ الخاصة بالمناطق وموارد البحار واعماق المحيطات هي المبادئ القائلة بأن هذا تراث للإنسانية جمعاء ، ومبادئ تطالب بوضع القوانين الدولية اللازمة التي تضمن التوزيع العادل للنتائج من استغلال موارد البحار . هذه خطوات فعالة للمؤتمر الذي انعقد في عاصمة فنزويلا .

واسمحوا لنا بأن نعرب عن آمالنا بأن تستمر الجهود في جنيف بحيث تسمح في ١٩٧٥ بتوقيع اتفاقية يقبلها الجميع ، اتفاقية يمكن لها أخيرا أن تدل بنا الى تقنين الجوانب المختلفة لحقوق البحار ، اننا نعتقد ان ذلك يتفق والمصالح الواضحة للبلاد الساحلية والبلاد التي لا تقع على الساحل . والان اسمعوا لي وقد اعلنت ذلك منذ البداية أن أعبر عن بعض الآراء الخاصة بسياسة الانفراج بين القوى النووية الكبرى والتي تسمى " بالقوى العظمى " .

ان المكسيك يؤيد بحرارة فكرة سياسة الانفراج هذه ومسح ذلك فنحن نعتبر أننا لا يجب أن ننظر الى سياسة الانفراج هذه كغاية ولكن علينا أن ننظر اليها كخطوة من أجل تعزيز السلام العادل للجميع . سلام يتفق حرفيا ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، كما وردت هذه المبادئ في الاعلان العالمي الخاص بعلاقات السداقة والتعاون فيما بين الدول ، والذي ووفق عليه في مناسبة جلييلة هي العيد الخامس والعشرين لهذه المنظمة .

ان سياسة الانفراج يجب ان تلتزم بوضع حد للظروف التي كانت سائدة ايام الحرب الباردة والتي كانت تستهدف تقسيم العالم الى مناطق نفوذ . يجب على سياسة الانفراج أن تكون تغييرا كفييا في بعض المواقف التي أدت الى اختيار عمل من الاعمال المعروفة والتي تعترف بالقوة كوسيلة مشروعة ، يجب على سياسة الانفراج هذه أن لا تسمح بتغطية بعض الانتهاكات والمحاولات لانتهاك هذه المبادئ . يجب أن تسمح سياسة الانفراج بالتخلص من استخدام القوة في كافة اشكالها ، وان تعترف وتلتزم تماما بحق الشعوب والبلاد في تقرير مصيرها ، وتلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد . وهو حجر الزاوية بالنسبة للسلام العالمي .

ان المبادئ الأساسية للقانون الدولي والتي ذكرت بعضها الان قد اعترف بها . وتكرر الاعتراف بها باسهام كافة الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وهذه المبادئ لا يمكن ان تطرح جانباً وفقاً للمصالح الانانية لدولة دون أخرى أيا كانت هذه الدولة ، يجب ان نضع حداً نهائياً لكافة الوسائل التي تنتهك هذه المبادئ ونشير هنا الى عما عبر عنه اوجو جروفيو بقوله الآتي :

" مثله في ذلك مثل المواطن الذي ينتهك قانون بلاده من اجل مصالحه فان انتهاك المبادئ عموماً يدمر كافة مصالح الاجيال القادمة وان الذي ينتهك حقوق الشعوب يهدم ويهدر ايضاً الأمن والسلام في المستقبل " .

اننا لعلنا نثق ان سياسة الانفراج تتطلب اذا اردنا لهذه السياسة ان تسود واعتقد اننا جميعاً نرغب في سيادة مثل هذه السياسة ، أقول ان ذلك يتطلب حتى تصبح سياسة الانفراج أداة فعالة من اجل تعزيز السلام والا من الدوليين ، ان نصل الى نتائج ملموسة في مجالين اساسيين : نزع السلاح واحترام الحقوق والواجبات الاقتصادية لكافة الدول .

اما فيما يتعلق بالمجال الاول ، فسياسة الانفراج لا يجب أن تصبح أداة لاستمرار ميزان الارهاب ومحاولة اعلاء صفة شرعية لهذا الارهاب وسياسة الانفراج هذه لا يجب أن تكون مبرراً لزيادة الاسلحة النووية ، ذلك يمثل تهديداً للبشرية جمعاء .

ان الخطوات المتواضعة التي تمت في العقد الاخير ، تلك الخطوات التي تنطبق في مجال الفضاء الخارجي أو اعماق المحيطات والتي تستهدف وضع حد للأسلحة الكيميائية — وتلك الاسلحة التي لا يجب أن تستخدم بأي حال من الاحوال . كل هذه الخطوات أقول لا يجب أن تنسحب الموقف التالي الذي يدعو الى القلق ، لا يجب أن نحاول كل ذلك كستار من الدخان يسمح باخفاء الزيادة المستمرة في اسلحة الدمار وفي الاسلحة النووية التي قدرت فيما بين ١٥ الى ٣٠ طن من المتفجرات بالنسبة لكل فرد من سكان هذه الارض . ان الميزانيات الضخمة التي تستنزف في التسلح والتي بلغت ٢٢٠ ألف مليون دولار في العام الحالي ، منها حوالي ١٦٠ ألف مليون دولار للقوى العظمى فحسب ، اخيراً فان هذه الخطوات لا يجب تبعد انظارنا عن الاكتشافات الجديدة التي تتم كل يوم لاسلحة الدمار وخطورة انفجار نووي ، والتي وردت في اقوال مصدر موثوق به للامم المتحدة

والذى قال ان الحرب النووية يمكن لها أن تدمر طبقة الاوزون في الفضاء ، تلك الطبقة التى تسمح باستمرار الحياة في كوكبنا هذا اذ تضمن ألا يعاني الانسان من الاشعة فوق البنفسجية الصادرة من الشمس .

ان النقاط المختلفة المتعلقة بنزع السلاح ، وهي واردة بكثرة في جدول أعمال هذا العام ، هي مبرر للقوى العظمى ان تثبت بان سياسة الانفراج يمكن لها بالفعل ان تأتي بالثمار المرجوة . على سبيل المثال ، علينا ان نتوصل الى نزع السلاح ، وان تشرف على ذلك المجموعة الدولية باعتبار ذلك غاية نهائية يجب ان تتوصل اليها بالمفاوضات المختلفة . ان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سيسهمان اسهاما فعالا في هذا المجال ، اما بتحقيق المقترحات الخاصة بنزع السلاح التى تقدم بها منذ سنوات واما بتقديم اقتراحات جديدة .

ان التفجير النووي الذى تم فى ٨ آيار/مايو من هذا العام في دولة غير واردة في قائمة الدول التى وافقت على نزع الاسلحة النووية قد ابرز الضرورة الملحة والحاجة اذا كانت القوى النووية التى وقعت على هذه الموافقة تود تفادى نزع السلاح النووى بشكل افقي وان تستدعي من هذه الدول احترام التزاماتها فيما يتعلق بنزع السلاح الرأسي .

ان احترام هذه الالتزامات والوعود يتطلب اساسا من القوى الكبرى ان تضع حدا للكمالات الانفجارات النووية في العمق بالتوصل الى اتفاقات ثنائية أو بين الاطراف المتعددة كما طالبت بذلك الجمعية العامة في قرارات عديدة .

ان هذا الاحترام للالتزامات يتطلب ايضا وضع حد لسباق نزع السلاح احتراماً للمادة رقم ٦ من هذه الاتفاقية . ان الخطوات الفعالية اللازمة من اجل بدء تطبيق هذه الاتفاقات قد برزت في كافة مناقشات الجمعية العامة ، هذه المناقشات التى ابرزت ضرورة التوصل الى اتفاق فيما بين القوى العظمى على ما سمي بالحدود الكيفية اللازمة والاقبال من التسليح الاستراتيجي بالاسلحة النووية باعتبار ان هذه خطوات ايجابية من اجل نزع السلاح النووى .

ان جدول اعمال الدورة الحالية تضمن بعض النقاط المتعلقة بثلاث مناطق منزوعة السلاح النووى ، واحدى هذه المناطق امريكا اللاتينية وتشمل مناطق تمتد على أكثر من حوالي ثمانية ملايين من الكيلومترات المربعة وبها أكثر من ٥٠ مليون من السكان ، أما المناطق الأخرى فهي خاصة بالشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا . وهذه الاقتراحات ذات أهمية كبرى . انها لدليل واضح على موقف هذه الدول التى لا تمتلك هذه الأسلحة المدمرة الفتاكة . وازاء رفض القوى الكبرى اتخاذ الخطوات الفعالة من اجل نزع السلاح فان الدول الأخرى تجد نفسها ازاء ضرورة اتخاذ الخطوات التى تتخذ في حالة الأمراض والأوبئة أى توسيع المناطق في العالم التى لا تدخل فيها الأسلحة النووية ، حتى تصبح اراضي هذه القوى الكبرى مثل الجزر التى بها الأوبئة التى يفرض عليها الحصار الصحي .

ان القوى التى تمتلك الأسلحة النووية تستطيع هنا ايضا ان تسهم في تعزيز سياسة الانفراج ، فالاتحاد السوفياتي الدولة أو القوة الوحيدة فيما بين القوى الخمس التى اتجهت اليها الجمعية العامة بنداؤها أكثر من مرة ، يمكن أن اقول للاتحاد السوفياتي ان يوقع على اتفاقية ثلاثولوجو ، ان الولايات المتحدة وفرنسا ان وقعتا على الجزء الاول من هذه الاتفاقية وانضمت اليها المملكة المتحدة وهولندا وكافة القوى اسهمت اسهاما فعالا لا يعرف الحدود حتى يمكن لهذه الاتفاقية ان تصبح حقيقة واقعة وحتى تتحقق الاقتراحات الأخرى التى عرضت على الجمعية العامة والتى تستهدف جعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلام حقيقية .

ان الجمعية العامة يجب أن تهتم ايضا هذا العام بالتقرير الذى تقدم به السكرتير العام بمساعدة المستشارين ، حول الحد من الميزانيات العسكرية للدول الاعضاء في مجلس الأمن والدول الأخرى ذات المكنات الاقتصادية والعسكرية الكبرى . وهذا التقرير طلبته الجمعية العامة في قرار ووفق عليه في الدورة الأخيرة وكان لوفد المكسيك شرف المبادرة في هذا الصدد . ان هذا التقرير ، الذى سيشتمل بخير شك على دراسة موضوعية في هذا المجال يمثل حالة جديدة يمكن لكافة الدول فيها ، وخاصة الدول ذات الأسلحة النووية أن تثبت من خلال هذه الاتفاقية رغبتها في الاسهام في نزع السلاح . ان ذلك من الضروري ، ان الجمعية قد اقترحت في قرارها شيئا قد يمثل اسهاما من شأنه التخفيف من الازمة الاقتصادية التى يعاني منها العالم ، ألا وهي

استخدام جزء من الموارد التي ستتحرر بنزع السلاح في تقديم العون الدولي للبلاد والدول النامية .
وأخيرا فان الاستعداد لعقد المؤتمر الدولي لنزع السلاح الذي دعيت اليه كافة الدول ، هذا
المؤتمر الذي تتدارسه الجمعية العامة منذ عام ١٩٧١ وعبرت أكثر من مرة عن رأيها في أنه سيسهم في
نزع السلاح وخاصة في نزع الاسلحة النووية ، هذا المؤتمر أكرر مرة أخرى سيسمح باثبات حسن النية
من قبل كافة الدول في تطوير سياسة الانفراج . وفيما يتعلق بهذا الموضوع فعلي الصين والولايات
المتحدة ان تخرجا من الموقف السلبي الذي ساد علاقتهما حتى الان حتى تستطيعا الاسهام
المطلوب والمرفوب منهما .

اما المجال الاخر ، وهو مجال ايضا واسع الابعاد الذي يجب أن تبرز فيه سياسة الانفراج بشكل
لموس حتى تستطيع دول العالم الثالث أن تؤمن به حقيقة ، فهو المجال الخاص بالنظام الاقتصادي
العالمي الجديد ليصبح هذا النظام حقيقة واقعة في إطار نظام يستهدف تحديد الحقوق
والواجبات الاقتصادية لكافة الدول .

اننا بلا شك ازاء لحظة حاسمة من مصير البشرية . ان سياسة الانفراج بين القوى الكبرى
يجب ان تسهم بموضوعة في تفسير الاسباب التي دعت الى الازمة التي تتهدد العالم .

ان مشاكل الطاقة وموارد الطاقة التي بلغت ذروة محدودتها مؤخرا مشابهة للمشكلة العكسية
التي تعاني منها البلاد النامية المنتجة للمواد الخام والمواد الأولية . هذه البلاد عانت وكانت
ضحية على مدى السنوات لعطية نقص وتناقص مواردها ، منشأ هذا الموقف هو عدم توازن توزيع
الموارد .

ومع ذلك فالبلاد الاكثر تطورا قد تأثرت هي الاخرى بشكل مباشر ، الازمة المسماة بازمنة
البتترول ، قد تؤدي فيما تؤدي اليه الى بعض النتائج الايجابية المفيدة الا وهي النتيجة التي
يستهدفها الطب احيانا في علاج الامراض النفسية . في الواقع ان الدول الصناعية التي يمكن لها
ان تنظر بعدم الاهتمام من جانبها ، هذه البلاد ستري اسعار القهوة والسكر وغيرها من المواد
والسلع وقد كانت ترفع هذه الاسعار بدأت تشعر الان هي الاخرى بالمواجه الناجمة من ارتفاع اسعار
البتترول .

اننا نأمل أن تسمح هذه المهزة لهذه الدول بأن ترى بوضوح ضرورة وضع شروط تبادل تجارى عادلة للسلع الرئيسية التى تمثل المورد الرئيسي لدول العالم الثالث وتسمح كذلك بالتوازن في تقديم المعونة التكنولوجية للصناعات في هذه البلاد .

إذا نظرنا الى مشاكل موارد الطاقة في هذا الاطار ، وإذا نظرنا الى العلاقات التجارية التي تعتبر جزءاً من هذه المشكلة ، فنستنتج أو تكون النتيجة ونأمل ذلك بأن تجد هذه الظاهرة حلاً وأن يسود التوازن الاقتصادي العالم . إن التضخم ونقص الموارد الغذائية والسلع الغذائية والمشاكل المالية ومشاكل السكان وتلوث البيئة الانسانية ونقص الموارد الطبيعية ، كل هذه من الاسباب التي أدت الى قلق كل من ينظر الى واقع الساعة الراهنة .

إن المكسيك يؤيد فكرة أن هذه الظواهر لا يمكن أن تدرس كلا منها بمعزل عن الظاهرة الأخرى . ولا يمكن أن نجد حلاً لها إلا لو نظرنا إليها نظرة شاملة . هذا هو الأساس اللازم للتعايش الدولي . أما التناقضات الخاصة فيجب أن تتغير وتذوب إزاء هذه المتطلبات . يجب أن نضع حداً للعلاقات التي تعتمد على استخدام القوة ، فلقد تطور العالم ولا يجب لدولة من الدول أن تغال على الهامش . علينا أن نجد الحلول العميقة والحقيقية للنظام الجديدة التي يمكن لها أن تطوع القوى غير المنطقية وغير العاقلة التي اجتاحت التاريخ ، تطوعها أقول لمتطلبات البشر ورفاهية الإنسان . علينا أن نجد علاجاً سريعاً للموقف الذي يدعو الى القلق السائد في العالم ، ولا يكفي أن نجد العلاج المؤقت . في نهاية العقد الأول للتنمية عرفنا أن مئات الملايين من الرجال والنساء والأطفال يعانون لا من الفاقة فحسب ولكن يعانون أيضاً من ظروف رهيبية من الحاجة والفقر وقد ابرز ذلك أن نظام الاستغلال والمطامع التي تسود مجتمعات الاستهلاك يجب أن تنتهي ، فهي لا تسمح بحل مشاكل التنمية .

وفي نفس الوقت علمنا أن هذا العقد الأول شهد زيادة في ناتج الخام في العالم بحوالي ١١٠٠٠٠٠ مليون دولار . ونحن نعلم أيضاً أن ٦ في المائة من هذا المبلغ الخيالي كان ملكاً لـ ٦٠ في المائة من الدول أي أن نصيب الفرد كان حوالي ٢٠٠ دولار أو أقل . أما من الجانب الآخر ، فنرى أن ٨٠ في المائة من هذه الزيادة الضخمة وردت الى بلاد يمثل سكانها أقل من ربع سكان العالم ، والتي تتمتع بنصيب للفرد يزيد على ١٠٠٠ دولار .

كانت هذه هي الاسباب والوقائع التي دعت أو أوحت لرئيس المكسيك ، لويس ايتشيفريا بأن يقترح على المؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول التجارة والتنمية الأبعاد والموافقة على ميثاق للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول من شأنه أن يصبح أداة تضع أسساً اقتصادية تسمح بتنمية عادلة وميزان عادل . وبهذه المناسبة قال رئيس الدولة المكسيكي في ١٩ نيسان / أبريل عام ١٩٧٢ ، كـ . أـ . زـ

من خلال الأحداث التي تبعت هذه المناسبة وأصبح لها معنى يدخل في مجال النبوءة ، هذه الكلمات هي :

" ان التضامن الذي نستهدفه هو شرط لاستمرار الحياة . ان المهمة التي يجب أن ننجزها تقع على عاتق الجيل الحاضر ولا يمكن تأجيل هذه المهمة بأية حال من الأحوال .

" اننا على اعتاب تغيير كيفي للمجتمع الانساني لا يمكن تحقيقه الا باسهام كافة الدول .

" اذا كانت خبرة العقد الذي انتهى ستتكرر مرة أخرى . فلا اعتقد أنه اننا نستطيع منع تدهور العلاقات بين العالم الثالث والدول الصناعية المتقدمة . فلا يمكن ايجاد توازن فعلي لا يرضى الا حفنة من الدول . ان شعوبنا تعلم تماما ان عذابها يؤدي الى شقاء دول أخرى . لقد برزت مرة أخرى مشاعر الشعوب ومناهضتها للاستعمار الاقتصادي .

" ان بناء اقتصاد يستهدف السلام هو الواجب الاساسي للمجموعة الدولية اليوم .

ان رفض التعاون من اجل تطوير البلاد النامية غير مقبول ويجب فعلا احترام الاسس والمبادئ الرئيسية للأمم المتحدة " .

ان بناء اقتصاد يستهدف السلام سيعود بالنفع على كافة الدول ، هذا هو الهدف الرئيسي للميثاق المقترح والخاص بالحقوق والالتزامات الاقتصادية لكافة الدول ، هذا الميثاق يقوم باعداده منذ عام ١٩٧٣ المجموعة المسماة بمجموعة الاربعين ، هذه المجموعة التي عهدت اليها الامم المتحدة بمهمة اعداد مشروع النص النهائي ، والذي طلبت منه الجمعية العامة منذ خمسة شهور بعداد أن اعترفت بالضرورة الملحة لوضع نظام اقتصادي دولي جديد واعتبرته من الاهمية بحيث يجب أن يوافق عليه في الدورة الحالية .

اننا على ثقة من أن ذلك سيتم بالفعل وان الميثاق الخاص بالحقوق والواجبات الاقتصادية لكافة الدول ، ألا وهو الخطوة الأولى في مهمة تقنين هذا الموضوع ، سيمثل كما قالت الجمعية العامة في برنامج العمل الذي وافقت عليه في الدورة الطارئة السادسة ، وأشير هنا الى ما قيل في هذا الصدد : " ان هذا الميثاق سيصبح أداة فعالة لخلق نظام جديد من العلاقات الاقتصادية الدولية يقوم على العدالة والسيادة والعلاقات المشتركة التي تأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة " .

ان الكلمات ذات المفزى العميق التي استمعنا اليها في هذه القاعة على مدى الاسابيع الماضية ، والحقائق التي برزت في الاجتماع المشترك فيما بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، هذا الاجتماع أبرز وأوضح الموقف الاقتصادي الذي تعاني منه كافة الدول أو معظم الدول في العالم وفي نفس الوقت أبرز حقيقة واضحة ، وهي ملايين السكان في العالم الثالث يموتون جوعا ، وان ذلك الموقف سيستمر ما لم تمد الدول الصناعية يد العون لهذه الملايين ، وهذه الحقائق تبرز الحاجة الطحة والسريعة للتعاون الدولي بدلا من المواجهة في العالم . وتبرز أيضا ضرورة اعتماد الدول بعضها على البعض على أساس من العدالة ومن المبادئ التي ذكرتها منذ لحظات حتى يمكن لنا الاتفاق دون تأخير على الميثاق الخاص بالحقوق والواجبات الاقتصادية لكافة الدول . نأمل أن تتمكن هذه الدورة من تحقيق ذلك وأن تكون على مستوى المسئوليات التي تقع على عاتقها بسبب اللحظة الراهنة .

السيد / راجاراتنام (سنغافورة) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أهنئكم لانتخابكم بالاجماع رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة ، ولقد انفرتم في هذا المنصب بوصفكم أصغر من تولاه سنا ، ولكن صغر سنكم هذا انما هو ميزة قد يخطأ في تقييمها لأن لكم تجربة كبيرة سواء في الميدان الدبلوماسي ، أو في ساحة الكفاح . فقد كنتم مجاهدا بطلا في الكفاح المسلح الذي خاضته الجزائر لاستقلالها ، وانتم وزيرا لخارجية الجزائر منذ أكثر من ١٠ سنوات كما لعبتم دورا هاما ورائدا في مجموعة عدم الانحياز ، وأود كذلك أن أعبر عن كل احترامي وشكراتي الى السفير السيد / بينيتيس الذي حثني باحتراما جميعا للطريقة التي أدار بها أشغال الدورة الثامنة والعشرين وكذلك الدورة السادسة غير العادية ، ويود وفدي كذلك أن يرحب ويحيي الدول

الأعضاء الثلاثة الجديدة وهي : بنجلاديش وجرينادا وغينيا-بيساو .

وأود أيضا أن أعبر عن كل امتناننا الى الأمين العام الدكتور فالدهايم للطريقة التي تمكن بفضلها من أن يقوم بواجباته خلال السنة المنصرمة ، وأود هنا أن أضرب بذلك مثلا عن مساهمته الايجابية في خدمة قضية السلام والأمن الدوليين ، فبالنسبة للشرق الأوسط فاننا جميعا نشعر تجاهه بالامتنان على فعالية وسرعة تنظيمه لعملية ارسال قوات الأمم المتحدة للحفاظ على السلام . وقد لعبت هذه القوات دورا هاما في تدعيم اتفاق وقف اطلاق النار وبالتالي في اتفاقات فصل القوات .

وبالنسبة الى قبرص فان الدكتور فالدهايم قد لعب كذلك دورا هاما في وضع اتفاق لوقف اطلاق النار بين الأطراف في الحرب وفي اغاثة مايزيد عن ٢٠٠ شخص اضطروا الى مفادرة مساكنهم من أجل القتال في نطاق عطية انسانية .

وان قرار الأمين العام الذي أمر بفضله قوات منظمة الأمم المتحدة للحفاظ على السلام باحتلال مطار نيقوسيا لتجنب أن يصبح نقطة صدام بين القوات المتجابهة ، ان هذا القرار لمثل آخر عن حسن مبادرته وعن شجاعته السياسية .

قد يبدو من خلال عدد الخطب التي القيت في الجمعية العامة وكذلك من خلال ردود الفعل على هذه الخطب أننا نبتعد أو لعلنا نبتعد عن عهد المجابهات السياسية والعسكرية التي عرفناها منذ ثلاثين سنة ، والتي كانت من أهم المشاكل في العلاقات الدولية . اننا نبتعد من هذه المواجهة لنسير في طريقنا الى مواجهاة اقتصادية . وصحيح ان ما استمعنا اليه حتى الآن ليس هو سوى مؤشرات لعاصفة تقترب منا ولكن لمعرفة ما اذا كانت هذه العاصفة ستنتقض علينا أم أنها لحسن حيلنا ستمر ، فان هذا يتعلق بالتدابير الرشيدة التي يمكننا التوصل اليها بالنسبة لمشاكلنا الاقتصادية المتفاقمة .

الا أنه علينا أن نعترف قبل كل شيء بأن امكانيات مجابهة اقتصادية موجودة ولا شك فيها . وحتى مشاغلنا الكبيرة لمشكلة تصفية الاستعمار ومشكلة الحرب الباردة خلال الثلاثين سنة المنصرمة فان هذه المشاغل لم تمنع من أن تبرز النزاعات الاقتصادية من حين لآخر ، بالرغم من أننا قد اعتبرنا هذه المشاكل الاقتصادية كمشاكل تبعدنا عن المشاكل العسكرية والسياسية الملحة .

وحتى بداية هذه السنة فان الدول الصناعية العظمى التي كانت تحصل على ٧٠٪ من دخل العالم حتى وقت قريب ، كانت هذه الدول تشعر بثقة بأنها قد حلت مشاكلها الاقتصادية بالطريقة الملائمة وكانت تعتقد كذلك وهي صادقة في ذلك لأنها وضعت نظاما اقتصاديا دوليا قادرا على توسع متزايد وقادر كذلك على ايجاد وفرة لاحد لها . وأن فرعاً جديداً من فروع العلم الذي يسمى " اقتصاديات التوسع " قد أظهر أيدولوجية جديدة تدعم هذه النظرة المتفائلة للمستقبل .

ان البلدان المستقلة حديثا في العالم الثالث كانت كذلك لها خطأ كبير ، فكانت هذه البلدان تعتقد لوقت طويل بأن عدم العدالة وأن الفقر الذي كانت ضحية له انما هو نتيجة ————— للامبريالية فحسب ، وأنه اذا ما وضع حد للسيطرة الأجنبية فان هذه البلدان ستدخل في مرحلة من الوفرة ومن العدالة الاجتماعية للجميع .

ولكن كان هنالك من يتساءلون اذا ما كان هذا التفاؤل من الطرفين له ما يبرره ، واذا ما كانت الدول الغنية والفقيرة رشيدة في عدم اعطائها الأولوية للمشاكل الاقتصادية . ان هذا كان يشكك في الايمان بأن ١٣٨ دولة مستقلة تستطيع أن تحت تقدم العالم ووفرة اقتصادياته ببناء اقتصاديات قومية مستقلة وقوية . ان هذا يشكك كذلك في أن الحلول القومية فحسب يمكنها أن تحل الصعوبات القومية الاقتصادية .

ومنذ فترة قصيرة كذلك فان الايمان بالنظام الدولي الاقتصادي كان قويا ، ولكن هنالك شكوك وهذه الشكوك قد بددها التوسع الاقتصادي غير المتوقع الذي تحقق منذ سنة ١٩٧١ الى سنة ١٩٧٣ . وان هذا قد أكد بأن النظام الدولي له امكانية لتصحيح الوضع بنفسه . ولكن ها نحن اليوم نرى شعورا متزايدا بأن مراحل التوسع ومراحل التقلص في الاقتصاد الدولي ليست هي مراحل مؤقتة بل تؤثر بالانهيار التدريجي للنظام الاقتصادي الذي أقيم منذ ٣٠ سنة في بريتين وودز من طرف الجميع . وأصبح من الواضح ان أنه مالم يعوض نظام بریتون وودز بنظام آخر يتمشى والواقع الاقتصادي اليوم فان الثلاثين سنة المقبلة قد تؤدى بنا الى مجابهات اقتصادية هدامة ومرة . ولا شيء أقل من إعادة التفكير في المشاكل الاقتصادية العالمية بطريقة متعمقة ، لا شيء يمكنه أن ينقذ الانسانية من تهديم وخطر سيكون أكثر شمولاً وأكثر عنفاً مما عشناه حتى الآن . ان هذا ليس مجرد جدل . ان الضحايا الأولى لانهيار النظام الاقتصادي القديم قد بدأت تظهر وأن عدداً كبيراً نحن الذين نعتقد أنه ليس من الخريب اطلاقاً في عصر الوفرة أن نرى أننا نبتدئ فطور الصباح ونحن نستمتع أو نقرأ أخباراً تفيد أن آلاف البشر يموتون جوعاً ، وكثير من الخبراء البارزين يصرحون بأن عهد المجاعة قد عاد وهذه المرة عاد على مستوى عالمي واسع . ومنذ عدة أيام فقط فان الأمين العام دكتور فالدهايم قد استرعى انتباهنا الى أن اثنين وثلاثين بلداً تقريباً تسير اليوم نحو عجز في المواد الغذائية وتواجه اليوم انهيار اقتصادياتها . وهناك تقييم قام به الدكتور / نورمان بورلاج العالم الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل يشير الى أن ٥٠ مليون من البشر سيموتون جوعاً هذه السنة . وهذا يتجاوز عدد سكان كثير من البلدان الممثلة في هذه الجمعية . ولعل هذه الأرقام هي محل نزاع ولكن مالا يمكن منازعته هو أن ملايين من البشر في العالم ،

يبدو أن بلدان العالم التي بقيت ضحية لأيديولوجيات اقتصادية متقادمة أن هذه البلدان لا تستطيع أن تنقذ هذه الملايين من البشر المهددة. وأن هذه الجمعية لم تهد إلى هذه الملايين حـتى الأمل الطفيف . ان هذا موجود لأن البعض يعتقد أن فائض المواد الغذائية الذى كان موجودا في الأربعينات والخمسينات والستينات سوف لا يتحقق من جديد ولفترة طويلة. ان هذا العصر قد انقضى . هذا ما تقوله التقارير وأن عاملا كبيرا - وهو من بين العوامل الهامة - الذى يساهم في ذلك هو أن السكان اليوم يتزايد عددهم بطريقة أسرع من تزايد انتاج المواد الغذائية . فهناك زيادة تبلغ ٧٠ مليون من الأشخاص في السنة.

وحتى لو كان هنالك توزيع أعدل للموارد الغذائية في العالم فان المجاعة ستكـون مصير الملايين من الأشخاص ، ان التأكيدات بأن العلم والتكنولوجيا الحديثة يستطيعان الاجابة على التوسع السكاني بطريقة غير محدودة ، ان هذا يدعونا الى التفكير وحتى لو كانت الطبيعة متسامحة وكريمة فانها لن تقدم لنا موارد غير محدودة . وهنالك حدود فيما يتعلق بكمية المواد الغذائية التي يمكن للكرة الأرضية أن تمنحها ايانا ، ولقد وصلنا الآن الى مرحلة أصبحت فيها كلفة انتاج المواد الأولية تزداد بطريقة واضحة ، وذلك يفسر بتزايد بعض المواد الأخرى وفي الولايات المتحدة مثلا قيل لي بأن زيادة الانتاج من ٩٠ الى ١٠٠ في الوحدة المساحة انما هو يكلف أكثر من الزيادة من ٥٠ الى ٦٠ بالوحدة .

ان مشكلة السكان مشكلة عويصة بشكل أفطح في البلدان النامية أكثر منها في البلدان المتقدمة وأن قدرة هذه البلدان في اهتمامها بتزايد السكان ستجعلنا نعلم اذا ما كانت هذه الدول ستصبح في القرن الحادي والعشرين دولا حرة ودولا مزدهرة أم اذا كانت ستبقى مناطق ضحية للتشائم وكذلك للثورات . وليس من محض الصدفة أن نرى أن ضحايا المجاعة يوجدون في البلدان النامية لأن هذه البلدان لم تحدد التزايد السكاني ولم تنجح في تحديده حتى تجعل السكان يتماشون مع امكانيات المواد الغذائية . وهذا ما هو ضروري لايجاد هذا التوازن ، والا فان اللجوء سيكون الى المجاعة والأمراض والى الحرب للحد من عدم التوازن هذا بين السكان من ناحية والمواد الغذائية من ناحية أخرى .

وفي حالة ما اذا دخل العالم في فترة من المواجهة الاقتصادية فان بلدان العالم الثالث اذا ما بقيت غير قادرة على مراقبة تزايد السكان فانها ستكون معرضة للخطر دائما . ان البلدان التي لها فائض كبير في الحبوب بالنسبة للتصدير عدها محدود وهي بلدان متقدمة وغنية كالولايات المتحدة واستراليا وكندا . وحتى الآن فان هذه البلدان قد جعلت المشاكل الغذائية في البلدان النامية أقل صعوبة وذلك بفضل المساعدة وبرامج المساعدة اليها . ولكن لا يجب أن نكون متفائلين وأن نعتبر هذه البلدان ستواصل تحمل هذه المسؤولية ، وهي تغذية السكان المتزايدين في عالم يتعرض للمجاعة .

في عصر من المجابهة الاقتصادية دون أى حد فان المواد الغذائية يمكن أن تصبح سلاحا خاصة اذا ما كان مواد أخرى قد حولت الى سلاح في حرب اقتصادية. كما أنه يمكن أيضا أن تكون التهديدات التي تتعلق باستعمال المواد الغذائية ومواد أخرى في حرب اقتصادية يمكن أن تكون هذه التهديدات مجرد جدل ناتج عن شعور بعدم التحكم في الأمور. ولكن اذا ما استعمل هذا الجدل دائما واذا ما تزايد الشعور بالفشل في الميدان الاقتصادي فان هنالك احتمالا في أن تنقلب هذه التهديدات الى حقيقة قد لا نستطيع مواجهتها. وأنه من الحسن أن نذكر بأن الأسلحة الفتاكة أكثر ستكون المواد الغذائية اذا ما استعملت كسلاح، وان البلدان المعرضة للخطر ستكون تلك التي ليست لها عوارذ غذائية كافية.

ان استعمال النفط مؤخرا كسلاح ضد البلدان المصنعة سوف لا يذكر كسابقة حتى تستعمل مواد أخرى كسلاح في حرب اقتصادية. ان الأسباب التي دعت البلدان المنتجة للبتترول لاستعمال البتترول كسلاح ليست بعيدة عن كل مبرر وليست كذلك لأخلاقية، فالبلدان الصناعية هي التي فرضت هذا القرار ولمدة أكثر من ٣٠ سنة حيث كان المنتجون للمواد الأولية بما في ذلك المنتجون للنفط قد طالبوا من الدول الصناعية أن تدفع أسعارا أكثر عدلا لهذه المواد الأولية. وان المنتجين للمواد الأولية قد قالوا - وهم على حق - بأنه خلال الثلاثين سنة الماضية فان مبادلاتهم التجارية كانت تتم في ظروف أقل ملاءمة نظرا لتزايد أسعار المواد المصنعة. ولهذا فان البلدان الفقيرة كان عليها أن تمول توسع البلدان الغنية، ولكن البلدان الغنية كانت تستمع الى هذه الطلبات بشيء من التعاطف وكانت تعبر عن تعجبها للهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وهذا كل ما كانت البلدان الغنية تستعد لمنحه الى البلدان الفقيرة، فالبلدان الفقيرة لم يكن لها وسائل أخرى بخلاف هذه الطلبات المتكررة.

ان كل من يعيد قراءة مختلف محاضر جلسات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يشعر بأن الدول المصنعة قد قبلت مبدأ كالفيني القائل بأن الله قد اختار تلك الدول التي ستبقى دائما غنية والدول التي ستبقى دائما فقيرة، وأن كل عمل يقوم به الانسان لتغيير ذلك انما هو كفر.

وفيما يتعلق باستعمال البترول كسلاح فانه لا يمكننا أن ننكر أن المستهلكين لهذه المادة وخاصة البلدان المصنعة قد منعت وامتنعت عن قبول طلبات البلدان الفقيرة المنتجة للمواد الأولية ، وسيكون من المعقول اذا ما قامت دول أخرى منتجة للمواد الأولية - لم يستمع الى طلباتها - فانها قد تفكر كذلك في استعمال موادها الأولية لتدعيم موقفها أثناء المفاوضات.

ولكن في نظري ، فان استعمال المواد الأولية أو غيرها كسلاح في حرب اقتصادية سيؤدي بنا الى تخريب الاقتصاد الدولي والتأثير كذلك على كل البلدان المعنية . وما أود أن أقوم به هو أن ألفت نظر البلدان الصناعية الغنية الى وضع البلدان النامية وشعورها بخيبة الأمل أمام رفض البلدان الغنية الدخول في مناقشات لوضع أسعار عادلة للمواد الأولية ، كما أن المنتجين للمواد الأولية لا بد وأن يفهموا بأن الأسعار يجب أن تكون لها علاقة معقولة تجاه ما يمكن للنظام الاقتصادي الدولي أن يتحمله .

وصحيح أن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية والعديد من هذه البلدان النامية يمكن أن تحمل الى بعض الأخطاء ، ولكن ما هو واضح هو أن البلدان الصناعية بخلاف تعاطفها الكلامي ، انما هي ترمي وتعتني خاصة بزيادة ثراء بلدانها وبزيادة فقر البلدان الفقيرة . وحسب علمي فانه لا توجد أي دولة صناعية قد وضعت سياسة أو وضعت خطة للحد من الهوة التي توجد بينها وبين البلدان الفقيرة ، حتى لو كان هذا البلد الصناعي لا يرضى بمثل هذا الظلم . وهذا يعني بأن بلدانا أخرى منتجة للمواد الأولية ، غير البلدان المنتجة للنفط ، قد تستعمل موادها الأولية كذلك .

وفي نظري فان مثل هذا الاتجاه لا يعتبر رشيدا بل انه يعد تنكرا للنظام الاقتصادي الدولي . انني اؤكد أنه حتى لو كانت الدول الفقيرة ليست لها الوسائل الكافية للضغط على الدول الغنية فان استعمال مثل هذه الوسيلة سيهددنا ويكون خطرا علينا جميعا ، وان النظام الاقتصادي الجديد الذي يهمننا جميعا لا يمكن أن يعمل الا اذا تم توزيع لثروات العالم بطريقة رشيدة . فكل الاقتصاديات القومية حتى القوية منها والنشطة لاتستطيع أن تتقدم وأن تنمو الا اذا ما قبلت النظام

الاقتصادى الدولى الجديد الذى تعتمد عليه العلاقات الاقتصادية فى عالمنا . وان الأسس التى يعتمد عليها هذا النظام الجديد ، هو قبول فكرة تكامل الاقتصاديات لا كمجرد أمل أو شيء نصبو اليه بل قبول هذا المبدأ كحقيقة ، وأن هذا النظام الاقتصادى لا يمكن أن يعمل الا اذا ما كانت الـ ١٣٨ بلدا مستقلا تعمل بطريقة منسجمة ويتعاون فيما بينها ، ولو أمكن مقارنة الاقتصاد العالمى الى سلسلة تتكون من ١٣٨ حلقة فأننى أستطيع أن أقول بأن هذه السلسلة لا يمكن أن تكون قوية اذا كانت فيها حلقة واحدة ضعيفة .

ان عدم الايمان بالتكامل الاقتصادى هو الذى مكن لبعض البلدان بأن تجعل العالم فى حالة فزع ، ان هذا التكامل الاقتصادى قد تزايد دون أن نتنبأ بذلك خلال السنوات الماضية ودون أن نشعر بذلك ، وأن الدول والأمم دخلت فى علاقات اقتصادية متشابكة على الصعيد العالمى منذ مرحلة غير بعيدة . وان الاقتصاديات البدائية أصبحت تنمو بفضل المبادلات التجارية العالمية ، وان الأزمة الحالية التى نعيشها الآن مصدرها فى الحقيقة ناتج عن رفض بعض البلدان قبول ما يطمح اليه النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ولهذا فأننى أعتقد بأن الأزمة الاقتصادية الحالية تختلف من ناحية النوعية عن أزمة ١٩٢٩ ، ولا يمكننا أن نأمل الخروج من هذه الأزمة بفضل الحلول القومية البحتة . لهذا فان ما استعمل كعلاج لأزمة ١٩٢٩ ليس كافيا وليس فعالا بل انه قد يزيد من تفاقم الأزمة الحالية . وان ما يميز هذه الأزمة عن الأزمات الأخرى هو أن لها أبعادا دولية أوسع ، وأن هذه الأزمة لا تمس فقط البلدان الصناعية أو بعض البلدان المعظمى بل تمس كل الـ ١٣٨ دولة الممثلة هنا ، والمشكلة ان ، هي مشكلة اقتصادية عالمية واذا ما حاولنا أن نحل هذه المشكلة الاقتصادية العالمية بحلول قومية فان الأزمة ستتفاقم أكثر فأكثر وان المواجهات ستتزايد بين الدول .

ونظرا لتكامل الاقتصاديات وهذا واقع وحقيقة أصبحنا نعيشها اليوم ، فان تجنب المواجهات الاقتصادية ضرورة ملحة . اما استعمال المواد مهما كانت كساح فى حرب اقتصادية فهذا غير معقول ، لان هذه الأسلحة ستضر بالجميع ، ستضر بالأصدقاء والأعداء وستضر حتى بأولئك

الذين يستعملون هذا السلاح ومثله في ذلك مثل الأسلحة النووية التي لا يمكن أن تميز بين الفقير والغني ، بين القوى والضعيف وبين المذنب وغير المذنب .

ولو استطعنا بفضل شجاعتنا وتصورنا أن نعمل اليد في اليد فاننا سنساعد على انقاذ البلدان النامية الفقيرة التي لا تستطيع تحمل ما قد ينتج عن مواجهة اقتصادية طويلة ومربرة . وبالتالي فان كل الأمم تهتم بايجاد هذه الحلول والا فالخراب سيكون أوسع ، ولعل الدول التي ستكون ضحية لذلك ستكون كل الدول وسوف لا يكون هنالك أى فائز في مثل هذه المواجهة .

ولا أستطيع أن أقول بأن هنالك بلدانا تتحمل وحدها المسؤولية في هذه الأزمة ، وذلك لأن الأزمة الاقتصادية متى تفاقت قد يصعب إيقافها ، والسبب في ذلك يرجع لأولئك الذين لا يريدون أن يفكروا في هذا الموضوع بنظرة شمولية ، وهو أن الاقتصاد القومي انما هو مرتبط ارتباطا وثيقا وعضويا بالاقتصاد الدولي . ولو تواصلت الأزمة ولو دامت فعندئذ سيكون مما لا شك فيه تقريبا أن انهيارا اقتصاديا كبيرا سيقع كما حدث ذلك في الماضي ، وسيؤدي ذلك بالأمم الى البحث عن الحلول الأكثر خطورة وهي اللجوء الى استعمال القوة العسكرية .

السيد موغامي (بوتسوانا) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، باسم وفدي أود أن
أهنئكم بحرارة على انتخابكم في منصب رئيس الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة .
ان انتخابكم يعد تكريما مناسباً ليس فقط لشخصكم ولكن أيضاً لحكومة وشعب بلدكم العظيم الجزائر ،
انني مؤمن تماماً أنه بفضل تجاربكم الطويلة في المجالات الدبلوماسية فانكم سوف ترأسون هذه
الدورة بطريقة مناسبة وسوف يكللها النجاح في نهاية الأمر وانني أعدكم بتعاون وفدي معكم .
وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضاً لكي أعبر عن شكر وفدي للذي سبقكم في هذا المنصب السفير
بينيتيس من الاكوادور الذي رأس الجلسة الثامنة والعشرين من الجمعية العامة بكفاءة بالغة .
كما أود أن أشيد بالسيد السكرتير العام على هذه الجهود الكبيرة واسهامه في السلام
العالمي ، وعلى خدماته التي يقدمها للانسانية .
ان وفدي وبلادي يشعران بسعادة لانضمام أعضاء جدد لمنظمة الأمم المتحدة ، وانني أحیی
انضمام بنجلاديش وجرينادا وأحیی حكومتيهما وشعبيهما بهذه المناسبة .
ولكن بهذه المناسبة الخاصة أود أن تسمحوا لي بأن أتحدث عن انضمام غينيا - بيساو التي
هذه المنظمة ، ان الموافقة على قبول هذه الدولة وعلى انضمامها الى المنظمة يعد بالنسبة
للقارة الأفريقية بمثابة بداية لتاريخ جنوب أفريقيا ، وأعتقد أنه سوف يسهم في منح هذه المنطقة
من العالم السلام والاستقرار والاستقلال . وانني أعتقد أن الأمور لن تسير على ماكانت تسير عليه
في هذا الجزء من العالم بعد انقلاب نيسان / أبريل في البرتغال . واننا سعداء أن نرى أشقائنا
من غينيا - بيساو في وسطنا ونهني شعب غينيا - بيساو وحكومة غينيا - بيساو بهذا الانتصار . اننا
ندرك تماماً المهمة الكبيرة المطلقة على عاتقهم بينما يبدأون الآن مهمة إعادة بناء وتشيد بلادهم
ولذلك فاننا ندعو المنظمة الدولية لمنح غينيا - بيساو مساعدة مادية .
واننا نأمل في أن وقف الحلاق النار في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ بين جبهة تحرير موزامبيق
والبرتغال سوف يؤدي الى الاستقلال لموزامبيق تماماً في ٢٥ حزيران / يونيه ١٩٧٥ . واننا نعرب
عن اغتباطنا بوقف الحلاق النار ونؤيد انضمام موزامبيق لمنظمة الأمم المتحدة .

في أيلول / سبتمبر ١٩٦٩ وبمناسبة العيد الثالث لاستقلال بوتسوانا تحدث رئيس بلادي سير سيريتس كاما من فوق هذا المنبر ، وقد مضت خمس سنوات على هذا الخطاب ومنذ أيام قلائل احتفلنا بالعيد الثامن لاستقلال بوتسوانا ، وكان ذلك قبل ذهابنا الى صناديق الانتخاب لانتخاب البرلمان الجديد . ومن ثم فانه يتعين علينا أن أذكر هنا ايمان بلادي بمنظمة الأمم المتحدة .

وانني أؤكد لكم ايمان بلادي بمبادئ ميثاق المنظمة . واننا في بوتسوانا نعتبر منظمة الأمم المتحدة منظمة فعالة تعطي من أجل السلام واستقراره في العالم كله . ونعتقد أن هذه المنظمة العالمية لها مايررها ليس فقط لمعالجة مشاكل كل الدول وكل الأمم ولكن أيضا لمعالجة مشاكل حقوق الانسان والفقر والتنمية الاجتماعية وغيرها من المشاكل الاقتصادية . واننا نعتقد أن مايمكن أن يقال أنه فشل لهذه المنظمة يعتبر في الواقع تعبيرا عما تحاول هذه المنظمة أن تحققه في العالم ، واننا نشارك آمال هؤلاء الذين يحاولون بذل الجهود من أجل تحسين هذا العالم .

ان الدول الصغيرة مثل دولتي احيانا تواجه تهديدات وعلى منظمة الأمم المتحدة أن تلعب دورا متزايدا لضمان السلام والأمن بالنسبة لنا جميعا ، واننا حينما نلفت أنظار الجمعية العامة حول المشاكل الاقتصادية الطحة ، وممارسة ضغوط على نظم حكم الأقلية البيضاء التي تمارس التفرقة العنصرية .

فان المنظمات المتخصصة في هذه المنظمة تعتبر مصدرا هاما للمساعدات الفنية والاقتصادية، واننا نشعر بالشرف ان نتمتع بهذه المساعدات.

ان الاحداث التي جرت خلال الأشهر الاثني عشر الماضية لها دلالة كبيرة بالنسبة لمنظمتنا. فحين وافق مجلس الأمن على القرار ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ كنا نأمل في أن هذه القرارات سوف تكون الاطار اللازم للسلام في الشرق الأوسط. وان منظمة الوحدة الأفريقية تعطى اهتماما كبيرا لما ورد في هذا القرار. ولكن السلام قد هرب من بين أيدينا مرة أخرى. واستمرت الخلافات في منطقة الشرق الأوسط مما أدى الى نشوب حرب ١٩٧٣، وهذا تطوّر مؤسف. ان بوتسوانا لم تنكر أبدا وجود دولة اسرائيل ولكننا نرفض مبدأ الحصول على الأراضي العربية عن طريق استعمال القوة الاسرائيلية، واننا نأسف لأن حروب سنة ١٩٦٧ و ١٩٧٣ قد سمحت لاسرائيل بالحصول على مثل هذه الأراضي عن طريق القوة. واننا نطالب اسرائيل بالاحاح بالانسحاب من هذه الأراضي حتى تحترم بذلك القانون الدولي الذي تطبقه كل الدول. ان مثل هذا الانسحاب يعد خطوة نحو السلام والاستقرار في هذه المنطقة. وان وفدي يعتقد أن أي حل لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن يأخذ في اعتباره مصالح الشعب الفلسطيني اذا أردنا أن نضمن السلام الدائم في هذه المنطقة.

هناك أيضا نزاع آخر قد وقع مؤخرا في قبرص، وبغض النازع عن عضوية بوتسوانا لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، فان بوتسوانا هي عضو في مجموعة الدول غير المنحازة، وقبرص أيضا كذلك. ولذا فاننا نعتقد أنه يجب المحافظة على استقلال قبرص وذلك للمحافظة على مبدأ حق تقرير المصير. واننا نعتقد ونأمل في أن السلام والهدوء سيعود لهذه الجزيرة. ونأمل في أنه بفضل هذا الهدوء والأمن فاننا سوف نتوصل الى تسوية متفاوض عليها وبالتالي فان بلادى لا تؤيد ضم هذه الدولة الى أي دولة أخرى أو الى أي قوة أخرى.

اننا نوصي بأن توجه الأمم المتحدة جهودها نحو البحث عن السلام في هذه المنطقة ونأمل أن تحترم الأطراف المعنية دور المنظمة في هذا الاطار. وان بلادى تواصل بطريقة متواضعة

الاسهام في وجود قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في قبرص . وبالتالي فان القتال الذي شب والذي أدى الى طرد العديد من السكان من ديارهم يخصصنا جميعا . ونأمل في أن الدول الأخرى ، وبصفة خاصة دول عدم الانحياز سوف تسهم وتساعد جهود منظمة الأمم المتحدة في هذا المجال .

ان بلادى تنظر باهتمام بالغ الى الأحداث في الأماكن الأخرى في العالم واننا نعرف أنه في جنوب شرق آسيا لا يزال القتال مندلعا في هذه المنطقة من العالم . وحروب الاستقلال لا تزال مستمرة في جنوب أفريقيا ، والعلاقات بين الدول الكبرى تهيئنا بطريقة مباشرة . ان مجالات النزاع في العالم يجب أن تستبعد تماما ، فاذا تمكنا من تحقيق روح التعاون والتقارب الذي نتحدث عنه منذ مدة طويلة فاننا نأمل في أن هذه القوى سوف تتوحد جميعا حتى تقضى على بؤر الحروب المستمرة . واننا نأمل في أن روح الوفاق والانفراج الذي نهني أنفسنا عليها سوف تسمح بالقضاء على التنافس والمواجهات بين الدول . ان الدول النامية لا يسمعها الا أن تشعر بالاعتباط للتطورات الجديدة التي طرأت بين بعض الدول وأن وفدى يأمل في أن كل الدول النامية والدول الكبرى سوف تتشاور سويا وذلك لمصلحة السلام والأمن وأن تعمل جميعا لخلق روح جديدة تعود بالنفع على الإنسانية جمعاء .

ان بلادنا قد استقلت منذ ثماني سنوات فحسب وتعد دولة جديدة على المسرح السياسية الدولية ولكن مع ذلك اننا نأمل في كل ماتأمل فيه الإنسانية جمعاء . ان روح التعاون الجديدة التي أشرت اليها نأمل في ظلمها أن نهتم بأمانى كل الشعوب ، ومن بين هذه الأمانى هناك مشاكل تواجهنا في الوقت الحالي هي تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى . وان حكومتى تحاول أن تقوم بهذه المهمة بطريقة بناءة وفي الاطار الوطنى نجد أن التقدم الاقتصادى والاجتماعى يجب أن يشغل منظمة الأمم المتحدة أيضا .

وبالرغم من أننا قد أشرنا خلال الأعوام الماضية في العديد من المؤتمرات الى هذا التقدم بيدولي أن المؤتمرات التي عقدت خلال السنة الماضية تدل بما لا يدع مجالا للشك على اهتمام هذه المنظمة بهذه المشاكل ، وحتى نذكر بعض ما عرض في هذا المجال اجتماع الدورة الطارئة

للجمعية العامة ومؤتمر حقوق البحار الذي عقد في كراكاس ومؤتمر الاسكان الذي عقد في بوخارست، وكان الموضوع الرئيسي في كل هذه المؤتمرات واحداً ألا وهو التقدم الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستوى معيشة الدول النامية ومساعدة الدول المتقدمة، من الناحية الاقتصادية، للدول الأخرى. ان الموقف العسكري أصبح يثير القلق وأن مشكلة السكان وعدالة التوزيع بالنسبة للثروات والموقف الناجم عن الأزمة النفطية، كل ذلك يثير القلق.

ان بلادى تحاول القضاء على الجهل وعلى الجوع وعلى المرض، وهذه موضوعات يجب أن تثير اهتمامنا جميعا بصفة فردية أو جماعية. اننا يجب أن نحول رغباتنا الى برامج للمساعدات يتمتع بها هؤلاء الذين يحتاجون هذه المساعدات.

انني أتحدث مباشرة عن موضوعات التقدم الاجتماعي والاقتصادى، وأدرك جيدا أن جهودنا في هذا الموضوع سوف تسهم في مساعدة الدول التى لم تضع برامج أو ليست لبها ميزانيات للتنمية أى أننا نحن الذين نتمتع بهذه المساعدة واننا مع ذلك نود أن نقدم كل اسهام ممكن فى هذا المجال.

ان وفدى يود أن يعرب عن اغتباطه بالروح التى سادت خلال الدورة السادسة الطارئة للجمعية العامة التى عقدت فى شهر نيسان / أبريل من هذا العام. ولكننا نعلن أنه منذ انتهاء هذا المؤتمر فان الحماس قد فتر أو تبدد. ان الموقف الاقتصادى فى العالم الثالث قد ازداد سوءاً خلال الاثني عشر الماضية، والتقدم الاقتصادى قد بلغ نقطة لا حركة فيها ولم يحدث هناك أى تقدم وخاصة بعد الأزمة النفطية الأخيرة.

وقد شنت الاتهامات ضد بعض الدول أو ضد مجموعة من الدول، ولكن يجب أن أضيف انني لا أحاول هنا أن ألقى المسؤولية على أحد، ولكنني أود أن أهنئ الدول النامية أو الدول المتقدمة التى قدمت المساعدات للدول البائسة التى لا تملك مصادر أو موارد للتغلب على هذه الأزمة.

ان العجز الاقتصادى يؤكد ضرورة اتخاذ أعمال متعددة الأطراف لتقديم
المساعدة لهؤلاء ، واننا نأمل في أن المجتمع الدولى سوف يجد حلا لهذه المشاكل .
علينا أن نقدم المساعدات لهؤلاء الذين يحتاجون للمساعدات أكثر من غيرهم .

ان المؤتمر الثالث بشأن قانون البحار الذي عقد في كراكاس في فنزويلا في هذا الصيف قد عالج مشاكلتهم مجتمع الدول . وانني لم أشعر بالدهشة ان المجتمع الدولي قد أعطى اهتماما كبيرا بوضع قانون للبحار وبتقرير قانون البحار فهذا يعتبر تقدما نشمر بالاغتراب له . ان دورة كراكاس والدورة التي سبقتها كانت لها دلالة كبيرة ، أولا فان كل قطاعات المجتمع الدولي كانت ممثلة في هذا المؤتمر ، ثانيا يعد هذا المؤتمر بداية لانطلاقتنا تتمشي مع التقليد ، وأن جدول الأعمال كان شاملا وكل المصالح قد انعكست فيه .

وان بلادى لا تطل على الساحل ، وقد نص المؤتمر على انشاء نظام دولي محدد لتمتع الدول التي لا تتمتع بحدود بهذه المزايا ولذلك فقد اشتركنا في دورة كراكاس واننا ننوى أن نشترك في كل الدورات الأخرى التي تعقد في هذا الصدد . ان بلادى تريد الاعتراف بحق الدول التي لا ساحل لها في التمتع بمزايا البحار . كما تأمل في أن تمنح ضمانات الانتقال للأشخاص وللدول التي لا تطل على الساحل ، واننا نعتقد أن هذا الموضوع له أهمية كبيرة .

اننا نعطي اهتماما كبيرا لمسألة ميراث الانسانية المشترك ، ولذلك فاننا نعتقد أن منطقة البحار يجب أن تصبح منطقة مشتركة بين الجميع . ولذلك فاننا نعطي اهتماما كبيرا بسلطة ادارة البحار التي سوف تنشأ في هذا الصدد والتي سوف تكلف بادارة الثروات الموجودة في البحار وتوزيعها بطريقة عادلة وتقوم باستغلال هذه المناطق . انني أود أن أؤكد هنا مرة أخرى أن بلادى تؤيد خلق مناطق اقتصادية ، ولكن بلادى تعتقد أن الدول التي لا تطل على الساحل يجب أن تشترك على قدم المساواة مع الدول التي تطل على الساحل في استغلال الثروات المائية ، وبالمثل يجب أن تشترك في الحصول على النتائج العلمية التي تتحقق ، فان هذا له أهمية كبيرة بالنسبة لبلادى .

ان وفدى يطالب الدول النامية التي تنتج المعادن أن تأخذ ذلك في اعتبارها واننا نشترك باهتمام بالغ في الدعوة لهذه الأفكار في الدورة الطارئة أى الدورة القادمة للمؤتمر . ان تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير من أهم مبادئ منظماتنا . واننا نعارض العنصرية

والتفرقة العنصرية ، ولكن الوضع في الدولة المجاورة التي ترأسها أقلية بيضاء يثير قلقنا . فإن نعلم حكم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا يثير قلقنا يوما بعد يوم ويكفي أن نتذكر هؤلاء الذين لجأوا الى بلادنا والذين هربوا اليها من جراء الثورات والاضطرابات .

ان وجود حكومة جديدة في البرتغال قد وضع حدا للدكتاتورية في هذه الدولة . وان انهيار هذه الدكتاتورية يجب أن يعني انهيار دولة البرتغال العنصرية في أفريقيا . وانني مؤمن بأن كل الدول الأعضاء في هذه المنظمة يمكنها أن تؤيد وجهة النظر هذه . أما عن دول العالم الثالث فلا يمكن أن نشك في تأييدها لهذه القضية .

ان الحكومة البرتغالية الجديدة قد أعلنت مبادرتها وأعلنت نيتها عن منح موزامبيق وأنجولا استقلالهما . وأن وفدي يشعر بالاعتباط لبيان وقف اطلاق النار الذي صدر في ٧ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٧٤ بين البرتغال وفريليمو ، وان الاستعدادات لنقل السلطة من البرتغال الى شعب موزامبيق البطل بعد اشارة بجمية تحرير موزامبيق وخطوة من أجل تحقيق حرية تقرير مصير شعب موزامبيق واستقلاله .

اننا نندد بمحاولات الرجعيين في موزامبيق ان حاولوا السيطرة على هذه الدولة الأفريقية متحدين حقوق هذا الشعب ومنتهكين وسائل نقل السلطة الى الممثلين الشرعيين لشعب موزامبيق . ان المسؤولية الملقاه على عاتق البرتغال وعلى اللجنة الدولية من أجل حكم موزامبيق للانتهاء من الاستعدادات لنقل السلطة في حزيران / يونيه سنة ١٩٧٥ ، قد أصبحت الآن واقعا . ان المجتمع الأبيض في موزامبيق يقوم على أساس حكم الأقلية للدولة ، ومن المثير للاهتمام أن نرى هنا أن البرتغال والمجتمع الدولي يمكنهم أن يقللوا من مقاومة هذه الأقليات فان هذا يعد تأييدا ودعما لاستقلال موزامبيق وللسلام في هذه المنطقة ، واننا نهنيء حكومة البرتغال لاعترافها بحق شعب موزامبيق في الاستقلال ، كما نحبي شعب موزامبيق البطل لهذه الانتصارات التي حققها .

ان وضع الاستعمار يرتبط بالوضع العام ، فان القوة لا يسمحها الا أن تقاوم هذا الاستعمار .

اننا نرفض مبدأ الاستفتاء ، ان حركات التجزير قد أعربت عن رغبة شعوب هذه الأراضى وبالتعاون مع هذه الشعوب فانه يمكن أن تبدأ المشاورات لنقل السلطات . ولذلك فاننا ندعو البرتغال لزيادة جهوده لتحرير موزامبيق وانجولا .

اننا نؤمن بتصريح لوزاكا ، بيد أن نظم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا يجب أن توافق على مبدأ حق تقرير مصيرنا .

لقد رأينا الآثار المؤسفة في ٣٠ حزيران / يونيه حين قام ٨٠ في المائة من الناضحين البيض في جنوب روديسيا الذين لا يشكلون الا حوالي ٨٣ . . . في دولة افريقية يصل عدد سكانها الى ٥ نسمة قاموا بالتصويت لصالح نظام حكم ايان سميث وأن وفدى يعتقد أن هذا شيء لا يمكن الموافقة عليه .

فبدلاً من التفاوض بحسن النوايا مع الوطنيين الافريقيين فان نظام حكم ايان سميث قد اختار أن يظلم ويقهر السكان لتدعيم نفوذه . واننا نطالب المجتمع الدولي بزيادة جهوده من أجل حل عادل لمشكلة جنوب روديسيا .

اننا نقول هنا ان حكومة المملكة المتحدة تقع عليها مسؤولية كبيرة في هذا الصدد ، واننا نتفق مع هؤلاء الذين قالوا أنه لا يمكن أن تكون هناك تسوية مناسبة دون موافقة سكان روديسيا ، واننا نأمل في أن منظمة الأمم المتحدة سوف تزيد من بحثها لحل لهذه المشكلة . ان بلادى قد قدمت تضحيات اقتصادية وغيرها في سبيل حل دائم يضع في اعتباره أهمية اشتراك زعماء الشعب الافريقي في البحث عن حلول للمشاكل وللحد من سيطرة الأقليات البيضاء . ان بعضاً منا يمكنه أن يؤثر على حكومة ايان سميث ، وأن الوضع في ناميبيا مماثل للوضع في جنوب أفريقيا لم يتحول ولم يتغير بعد .

ان موقعنا الجغرافي في جنوب أفريقيا وحدودنا مع جنوب أفريقيا يفرض علينا قيام علاقات بيننا وان العلاقات بيننا وبينهم لم تتغير واننا لا زلنا نرفض السياسة العنصرية التي تمارس في جنوب أفريقيا ونعتقد أن الوقت قد حان للقضاء على هذه السياسة . ان ناميبيا دولة شقيقة

واننا نؤمن دائما بحقها في تقرير مصيرها ، واننا نؤيد قرارات الجمعية العامة الصادرة في تشرين الأول / أكتوبر سنة ١٩٦٦ ، كما نؤيد القرار ٢١٤٥ والتي تقضي بنقل السلطات في ناميبيا الى منظمة الأمم المتحدة . وان حكومتي تؤمن بذلك وأن وفد بلادي يندد بالوضع الحالي وبقهر جنوب أفريقيا للحريات في هذه المناطق من العالم .

وأن وفدي يعتقد أن نظم حكم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا ليس لها أي مستقبل ووسع ذلك فان الاختيار بين الديمقراطية والمساواة السلمية أو بين العنف أو الصراع من أجل تحقيق هذا الهدف سوف يتحقق في نهاية الأمر ، ان التطلع الى الحرية سوف يستمر دائما .

ان بلادى قد بذلت جهودها للتأثير على الأطراف المعنية ، حتى لا يزيد اطار السياسات العنصرية وذلك نظرا لحقوق تقرير المصير في جنوب أفريقيا . وقد طلبنا من المجتمع الدولي بمنح اهتمام متزايد لجنوب أفريقيا التي يرأسها البيض وأن يكفل الحق للسكان الملونين الذين أنكرت كل حقوقهم . اننا نندد هنا بمنع الحريات في جنوب أفريقيا وفي جنوب روديسيا ، وننادى المجتمع الدولي بمضاعفة جهودهم في هذه المنطقة .

ولهذا اننا ندعو كل دول العالم ، وبصفة خاصة الدول الغربية ، للعمل وبالفعل على رفض نظم حكم العنصرية والتمييز العنصرى ، فليس أمامنا من سبيل سوى هذا السبيل . لقد دعينا الى بدء مناقشات بناءة خلال هذه الدورة . والاقتراحات قد قدمت وهي تحظى باهتمامنا . وان وفدى سوف يستجيب الى هذه الدعوى حين ننظر الى القرارات التي يتعين علينا اتخاذها فيما بعد .

واسمحوا لي قبل أن انهي كلمتي هذه بأن أقول لهذه المنظمة وللدول الأعضاء المشكلة هنا وكذلك الى أشقائنا في حركات التحرر ، ان ننقل لهذه جميع تحيات شعب بوتسوانا ، اننا ليس لنا بعثات خارجية في شتى أنحاء العالم ولكننا أصدقاء في شتى أنحاء القارة . وان اشتراكنا في هذه المنظمة يعد مصدرا لقوتنا واننا نشعر بالاعتباط ان نعرف أن مشاكلنا هي مشاكل بالنسبة لجميع أصدقائنا في هذا العالم .

تكريم ذكرى السيد بول هوفمان ، المدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أعطي الكلمة للسيد السكرتير العام صاحب السعادة السيد كورت فالدهايم الذى سوف يدلي ببيان للجمعية العامة .

السكرتير العام : انه لمن دواعي أسفي أن أعلن وفاة السيد بول هوفمان صباح اليوم ، ويموت في فقد العالم صديقا عظيما وفقدت الأمم المتحدة قائدا ممتازا . ان بول هوفمان كان رجلا محترما لا في بلاده فحسب ولكن في جميع أنحاء العالم واني لعلى ثقة من أنني أتحدث بلسانكم جميعا ان أعرب لزوجته ولأفراد أسرته عن تعاوننا القلبية المخلصة .

لقد عاش بول هوفمان حياة حافلة في ميدان السياسة الدولية فقد عين في ١٩٤٨ كأول مدير

لبرنامج مارشال ، ثم أصبح رئيسا لمنظمة فورد وعضوا في الجمعية العامة وقد ركز جهوده في تلبية احتياجات الشعوب والفقراء في جميع أنحاء العالم .
وفي ١٩٥٩ رأس الصندوق الخاص للأمم المتحدة وفي هذا المنصب أثبت جدارة كبيرة في القيادة والرئاسة وناصر قضية الفقراء .

وباعتباره أول رئيس لبرنامج التنمية للأمم المتحدة فقد استمر في جهوده من أجل مساعدة البلاد النامية مؤيدا للمشاريع التي تستهدف مكافحة الفقر والمرض والحاجة . وأمكن لبرنامج التنمية للأمم المتحدة من خلال رئاسة بول هوفمان أن أصبح هذا البرنامج من الوكالات المهامة جدا فنحني اسهامه في أعمال الأمم المتحدة .

لقد عرفت بول هوفمان شخصيا وعطت معه على مدى سنوات طويلة وأتذكر احساسه العميق بالمسؤولية ، وعزمه على جعل صندوق التنمية للأمم المتحدة اداة فعالة للتنمية الدولية ، وبطريقة عملية فعالة دون السير وراء الاوهام كان بول هوفمان يؤمن باخلاص بأهمية التنمية للاطراف المتعددة وكان يؤمن بأن ذلك هدف رئيسي للأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود كذلك أن أعبر باسمكم جميعا عن تعازينا الى عائلة السيد بول هوفمان ، والى السيد الأمين العام ، وكذلك الى الشعب الأمريكي الذي فقد شخصية ذات قيمة كبيرة . ان بول هوفمان سيفتقده الكثيرون من الذين عرفوه واحترموه في العالم أجمع . وسيبقى حيا في أذهاننا كشخص عمل من أجل تحسين وضع الانسانية جمعاء . والطلب الآن من السادة المندوبين أن يقفوا دقيقة صمت ترحما على الفقيد هوفمان .
وقف السادة المندوبون دقيقة صمت .

السيد سذالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانجليزية) : أعتقد ان إحدى اللحظات المشهودة في حياتي كانت في شهر حزيران /يونيه الماضي ، عندما أتيح لي شرف منح وسام الحرية باسم رئيس جمهورية الولايات المتحدة الى بول هوفمان . وأظن أن تكون ملاحظاتي عندئذ بمثابة لغت أنظار العالم الى انجازات بول هوفمان للإنسانية جمعاء . ان بول هوفمان كان من الصالحين الذين أسهموا في خلق عالم جديد وأفضل من رماه الحرب العالمية الثانية . ان الذين يحاولون اليوم الاستمرار في الخطى الخطايم الذي بدأه بول هوفمان لا يسلمهم الا أن يبدوا اعجابهم المتزايد برؤياه الواسعة. ان العالم قد ازداد فقرا بموت بول هوفمان ولكننا ازدادنا ثراء بذكرى ما أنجزه هذا الرجل .

البند رقم (٩)

مواصلة المناقشة العامة

السيد / شاخنت اريستيغيبيتا (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : اسمعوا لي قبل أن أشرع في القاء كلمتي أن أضم صوت فنزويلا الى العبارات التي استمعنا اليها ، عبارات التعاطف على أثر فقداننا للسيد بول هوفمان الذي لم يكن فقط مواطنا من مواطني أمريكا بل مواطنا من مواطني العالم . ان نشاطاته واخلاصه لقضايا الحرية ، وكذلك لمساعدة أولئك الذين كانوا يحتاجون الى مساعدة ، انما هو رمز لكل الحكومات ولكل شعوب العالم .

اسمعوا لي أن أبدأ هذه الكلمة بالتعبير عن تضامن شعب وحكومة فنزويلا الحقيقي والصالح مع جهود هذه المنظمة العالمية التي تقوم بها من أجل التنمية ومن أجل التفاهم ومن أجل السلام بين أعضائها . وبالرغم من تعدد النظم الاقتصادية ومستوى تقدم مختلف الدول الأعضاء فان الأمم المتحدة تتيح لنا أحسن جولة لتقديم وتحليل وايجاد الحلول للمشاكل الفردية أو الجماعية محققة بذلك مثلاً فريداً من نوعه يمكن الحصول عليه من خلال الحوار ، وذلك لخدمة المصلحة المشتركة للإنسانية في مختلف مجالات حياة الانسان الذي يقع ضحية في غالب الأحيان لظروف متشعبة . ان منظمة الأمم المتحدة تشكل دون أي شك أحسن جهد من ناحية تذكير انسان قرننا هذا لتحقيق حلم الانسان القديم وهو الحرية والسلام . وهكذا كان يفهم هذا المبدأ محررنا سييمون

بوليفار ، الذي ضحي بحياته من أجل هذا المبدأ ، سيمون بوليفار الذي كان أباً لفنزويلا وكذلك
أباً لخمس دول أخرى من أمريكا اللاتينية . وقبل أن يوضع الميثاق لهذه المنظمة بقرن كامل فإن
بوليفار كان قد فكر في ميثاق مشابه لمنظمة نحن فخورون اليوم بالانتماء اليها .

ان فنزويلا لتشاطر الألم والقلق الذي أصاب الجمهورية الشقيقة في هندوراس بسبب الخسائر
في الأرواح ، والخسائر المادية التي حدثت بهذه الجمهورية بعد الاعصار الذي وقعت ضحية له .
ان شعب وحكومة فنزويلا يساهمان منذ اللحظات الاولى لهذه الكارثة في تجنيد الموارد الممكنة
لمساعدة السكان الذين وقعوا ضحية لهذا الاعصار .

ونود كذلك أن نعبر لحكومة وشعب بيرو عن كل تعاطفنا بمناسبة الآفات الطبيعية التي صبت
هذا البلد الشقيق مؤخراً .

انني دون أن أخفي ارتياحي الشخصي لأتحدث لأول مرة في هذا البرلمان العالي ، فاني
بكامل الارتياح أمثل حكومة فنزويلا هنا وأريد باسم هذه الحكومة أن أعبر عن امتناننا لتلك الشخصية
البارعة من أمريكا اللاتينية سعادة السفر / بينيتس الذي قام بواجباته بكامل الهنك التي نصرها
له ، لا فقط في قيادة أشغال الدورة العادية الثامنة والعشرين بل وكذلك في قيادته مداولات الدورة
الاستثنائية السادسة ، وحتى بعد ذلك عندما قام بزيارات حسن نية وتفاهم لعدة دول من أعضاء
هذه المنظمة من بينها بلدنا الذي افتخر ورحب به كشخصية كبيرة لدينا . ان مواطني امريكا
اللاتينية لفخورون كذلك لكونهم قد مثلوا بهذه الطريقة اللامعة ، وهذه الطريقة التي نرتاح اليها
من طرف رجل دولة للقيام بمهمة من أعلى المهام التي تقدمها الأمم المتحدة بأية شخصية كانت .

السيد الرئيس أود كذلك أن أعبر لكم عن التهاني الصادقة والحارة باسم حكومة وشعب
فنزويلا بمناسبة انتخابكم رئيساً لهذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة . وانني لتؤكد بأننا
تحت قيادتكم النيرة سوف ننجح وننهي أشغالنا وأن نتوصل الى نتائج ايجابية في نهايتها . وبالنسبة
لفنزويلا فانه لمن دواعي السرور والارتياح أن نرى ابناً باراً من أبناء الجزائر ينتخب في هذا المنصب
العالي ، الجزائر التي كانت تربطنا معها علاقات وصداقة منذ ذلك الوقت الذي كان فيه شعب
الجزائر البطل يكافح من أجل استقلاله . واليوم فان الجزائر وفنزويلا تعملان اليد في اليد في كفاح
عادل ، كفاح من أجل الاعتراف للشعوب المغلوبة على أمرها بحقها الثابت في الحرية والاستقلال سواء

كما أننا نقف جنباً إلى جنب للبحث عن مجتمع دولي يحكمه نظام اقتصادي واجتماعي عادل وأكثر عدلاً . وأن فنزويلا لتربطها بالجزائر وتربطها كذلك بكل شعوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وشعوب العالم الثالث بصفة عامة ، ترتبط بكل هذه البلدان في الكفاح الذي لا يكل لتحقيق مجتمع دولي يحقق توزيعاً عادلاً للموارد الطبيعية وذلك لفائدة كل الإنسانية ووضع حد لتدخلات واستغلال والتفرقة بين البلدان الصغيرة والكبيرة وبين البلدان القوية والضعيفة والبلدان الغنية والفقيرة .

واننا نعتقد في فنزويلا أنه قد حان الوقت لكي نوحّد جهودنا حتى نترجم في الواقع المبدأ الذي عبر عنه ولكن لم يطبق ، مبدأ التساوي بين البلدان وحتى يكون ذلك صحيحاً فلا بد وأن يوضع حد لا امتيازات البعض على حساب الجماهير . وأنه لمن الضروري كذلك أن نساعد بطريقة فعالة البلدان التي تقع تحت السيطرة وتحت الهيمنة من طرف بلدان أخرى وهذا ما أدى إلى الإبقاء على جماهير من النساء والرجال والأطفال في حالة من الذل المادي والمعنوي لم يعد ممكناً احتماله . وهذا لا يمكن أن نخفيه بحجة مساعدة تقدم إليها وتشكل ارتباطاً اقتصادياً أو نوعاً جديداً من الارتباط الاقتصادي .

واننا لسعداء كذلك أن نمر عن امتناننا وتضامننا مع السيد الأمين العام كورت فالدهايم لعهده المستمر في الأمم المتحدة وللخدمات الكبيرة التي قدمها للمنظمة ولاشغال هذه المنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة بشأن قانون البحار تشرفنا باستقبال السيد الأمين العام في كراكاس وكانت حكومة وشعب فنزويلا قد رحبوا به ترحيباً يليق بشخصيته الباهرة . واننا في فنزويلا لمقتنعون بأن الوقت قد حان لتحقيق ولنشجع بطريقة متضامنة تعديل النظام الاقتصادي ، ووضع النظام الاقتصادي الجديد الذي نادى به الدورة السادسة غير العادية للجمعية العامة .

وان الكثير من الانجازات التي قد حققتها الأمم المتحدة ولكن عندما يجب أن نأخذ القرارات هناك شيء من التردد في الوقت الذي نرى أن هناك ضغوطاً من طرف الأقوياء على الضعفاء . وهذا يدل على أننا في حاجة إلى إعطاء نفس جديد إلى المنظمة التي تتقدم يوماً بعد يوم نحو طابعها الشمولي .

وان فنزويلا قد نادت بضرورة جعل منظمتنا هذه منصة دولية شاملة يمكن أن تقدم وتدرس فيها المشاكل الصعبة التي تواجه المجموعه الدولية في كل المجالات .
وهذا يجعل بلدي تتراح الى أن تهنيئ وترحب بالدول الأعضاء الثلاثة التي انضمت الى منظمتنا وهي بنجلاديش وجرينادا وغينيا - بيساو . ومن بين هذه الدول الثلاث هناك دولتان قد حصلتا على استقلالهما بعد فترة من السيطرة الاستعمارية . وفيما يتعلق بفنزويلا فانه لا يمكن أن أخفي بأن دخول جرينادا لهذه المنظمة انما تتراح له فنزويلا كثيرا ، ليس فقط لان جرينادا بلد مجاور لبلدي بل كذلك لان فنزويلا تربطها بجرينادا علاقات صداقة وتعاون تعتمد على البحث عن اندماج بين بلدان أمريكا اللاتينية ، اندماج صادق ، وذلك في خدمة مصالح شعوبنا التي تربطها التاريخ والتي تربطها وحدة المصير .

ان دخول كل دولة جديدة الى الأمم المتحدة ، كل دولة جديدة تحصل على استقلالها انما يلقي الضوء على الفصل الجبار الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة في هذا الميدان .
ان عطية تصفية الاستعمار عطية لا يمكن الرجوع فيها وتعتبر تاريخية . وان الاحداث الأخيرة في أفريقيا قد عبرت ان كان الأمر يحتاج الى دليل بأنه لا يمكن لأية دولة عظمى أن تحتفظ بشعوب تحت السيطرة الاستعمارية ، شعوب تطالب بحقوقها الثابت في تقرير مصيرها وفي الحرية وفي الاستقلال . ومهما كان شكل الاستعمار والسيطرة الاستعمارية فانه من الخطأ أن نواصل الابقاء على شعوب في هذه الحالة ، لأن هذه الشعوب مهما طالت الزمن أو قصر ، فلا بد لها وأن تتحرر كما تشير الى ذلك الاحداث الأخيرة فيما كان يسمى " بأقاليم البرتغال فيما وراء البحار " . وبهذه المناسبة أود أن أعبر عن ارتياحنا لموقف حكومة البرتغال الجديد تجاه مشكلة تصفية الاستعمار ، وهذا من شأنه أن يرفع من قيمة هذه الحكومة ومن احترام الجميع لها ، واننا لنرحب باعلان البرتغال احترامه لقرارات الأمم المتحدة .

كما اننا نعلن ترحيبنا بما أوضحته اسبانيا من اعترافها بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١٦٢ (د - ٢٨) ، بانهاء احتلالها للمصحراء الاسبانية . وكذلك بتنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د - ١٥) ، بالسماح لسكان هذا الاقليم بالحصول على حقوقهم في تقرير المصير . وان اسبانيا لتحترم بهذا القرار قرار الامم المتحدة ، وتؤكد دعمها لمبدأ تصفية الاستعمار الذي طالبت به منظمتنا وأكدت عليه .

وان مناهكتنا في سنتها التاسعة والعشرين لا بد وأن تواجهها مشكلة انهيار النظام الاقتصادي القديم ، ووضع نظام اقتصادي جديد يتماشى والواقع الحالي . وحتى الآن فان نظام التعايش كان يعتمد على وجود دون مستقلة ودون غير مستقلة . فالتنمية والثروة وازدهار الأولين كانت تعتمد على استغلال المواد الأولية والتسلط واستغلال الآخرين .

والآن وخاصة بفضل مجهودات الأمم المتحدة فإن علاقة التبعية أصبحت تترك مآلها إلى علاقة تكامل اقتصادي . وإن الأزمة الحالية إنما هي أكبر مما قد نراها في البلدان المصنعة ، والتي تعمل هذه البلدان على حل هذه الأزمة لخدمة مصالحها فقط . وإن الإنسانية لم تمسح حتى الآن فترة انتقالية كالفترة التي نعيشها اليوم ، ونحن ننتظر الحلول . ولأول مرة فإن الإنسانية تعي بأنها كلاً لا يمكن تقسيمه وأن ازدهار ونتائج الحضارة والثقافة يجب أن توزع حتى يمكن أن تدوم : وإن على كل الدول أن يكون لها مدخل للأسواق وكذلك للتكنولوجيا وعلى كل أن يقدم مساهمته ولكن لا فقط لمصلحة البعض غير المحدودة وعلى حساب الآخرين .

إن البلدان النامية اليوم أصبحت بلداناً ذات سيادة واعية بحقوقها وبواجباتها وبامكانياتها ، وهي مستعدة دائماً للدفاع عن سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية . إن الدول المتقدمة من ناحيتها قد توصلت إلى هذا الموقف بحصولها على المواد الأولية وموارد الطاقة بأسعار بخسة . ولم يكن ذلك مبرراً أن ازدهار ثلث العالم حتى الآن قد تمّ على حساب ثلثي العالم الباقين . وإن بلداً مصنعا واحداً لا يعد إلا ٦ في المائة من سكان العالم يستعمل لمصلحته نحسب أكثر من نصف المواد الأولية العالمية . وإن فترة الأزمة التي يعيشها العالم الآن تتطلب منا المزيد من الجهود لإيجاد العلاج بطريقة سريعة .

لقد أصبح من الواضح أنه لا بد من إيجاد نظام واع ومنطقي للموارد التي يمكن أن تتجدد والتي لا يمكن أن تتجدد بحيث نراعي مصالح كافة البلاد . يمكننا تفادي المواجهة التي قد تنشأ على مستوى عالمي بسبب توزيع الأسواق والمواد الأولية ، ويمكننا ذلك إذا استطاعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتوخى الحكمة وأن تدخل في حوار مفتوح . لقد غم المستهلكون والمنتجون صفوفهم من أجل إيجاد الأشكال العادلة للتفاهم والأسس اللازمة لإيجاد تبادل تجاري عادل يصحح الوضع غير المشروع وغير العادل والمعاملة التي كانت تعانيها البلاد النامية على يد البلاد المتقدمة . إن إعادة بناء هذا النظام الجديد بحيث يتفق مع القوى الجديدة التي يبرز على المسرح العالمي والسمات الجديدة للعالم يتطلب جهوداً فعالة وشجاعة بحيث يمكن التوصل إلى عالم قائم على العدالة وعلى التوزيع العادل .

وليس هناك بديل للتعاون من أجل تحقيق هذا الهدف ألا وهو رخاء الإنسانية والسلام .

أعتقد أن هذه الدورة هي المحفل اللازم لتحقيق هذا الهدف . لقد خلقت الأمم المتحدة لهذا الهدف لا لتصبح مسرحا للتهديدات من قبل الذين يتحكمون في وسائل متعددة ويستخدمون التهديد على المستوى الدولي . يجب علينا بل أننا نستطيع هنا أن نجد اشكالا جديدة للسلام وللتعاون وللتفاهم .

نأمل أن تتمكن الدورة الحالية من تتويج عطيا بنتائج ايجابية للجهود التي بدأها السيد رئيس جمهورية المكسيك ونأمل أن ننجح في الموافقة على الميثاق والاتفاق الخاص بالحقوق والواجبات الاقتصادية لكافة الدول وهو مشروع أسهمت فيه فنزويلا .

ان البلاد النامية وهي واعية بمسئولياتها قد نادت بعقد الجلسة الطارئة السادسة للأمم المتحدة حتى يتسنى لها الدخول في مناقشة مفتوحة لأسس التطورات أو القوى الجديدة المتناسقة التي يجب أن تسود العلاقات الدولية كخطوة أولى لحل الأزمة الحالية . يجب أن نعترف بأنه على الرغم من الجهود التي بذلها السيد السكرتير العام ومشله الخاص في عطية الطوارئ فهذه الجهود لم تأت بالثمار المرجوة . ان معظم الدول المتقدمة قد اتخذت " موقف الانتظار والترقب " وكأن العبء المالي لمشاكل هذه العطية يجب أن يقع على عاتق البلاد الأعضاء في منظمة الأوبك . هذه البلاد ، دفاعا منها عن مصالحها المشتركة ، نجحت في التوصل الى تبوء مكانتها العادلة في العالم ، وذلك باسم بالنسبة للبلاد التي تعتبر مواردها ضعيفة الى حد ما .

نعتقد أنه من الضروري أن نقول بأنه لا فنزويلا ولا البلاد الأخرى المصدرة للبترول سوف تتخلى عن مسؤولياتها في الموقف الحالي . ان معظم البلاد المتقدمة كما قلت فضلت اتخاذ موقف الانتظار والترقب ، ولكن هذا الموقف غير سليم ولا يجب أن يقع العبء المالي على الدول الأعضاء في الأوبك . ان هذه الدول دفاعا عن مصالحها المشتركة وعلى مدى سنوات طويلة من الكفاح قد نجحت في تبوء المكانة التي تستحقها في العالم ، وان تتحكم في مواردها الطبيعية وهي مواردها أساسية لهذه البلاد وللمجموعة الدولية .

اننا نرى أنه من الضرورة أن نقول بأن لا فنزويلا ولا البلاد الأخرى المصدرة للبترول ستتخلى عن مسؤولياتها في الموقف الحالي . وهو موقف مما لا شك فيه أنه ايجابي من الناحية المالية بالنسبة لهذه البلاد ، ولكنه ثراء لا يخلو من المشاكل الحادة . اننا نحن البلاد المصدرة للبترول حاولنا

أن نعالج المشاكل التي خلقها الموقف الجديد والذي تدخل فيه عناصر متعددة الى جانب البترول ، عناصر لا تقل أهمية ولها نفس التأثير كالتضخم الذي يعاني منه العالم الآن ، والذي بدأ أساساً في البلاد المتقدمة الصناعية .

واتفاقاً مع هذا المبدأ فإن الاسهام الذي التزمت به فنزويلا في الوقت الحالي لمواجهة الموقف يصل الى مبالغ ضخمة تتفق والامكانيات المالية لبلادنا . ويتحتم علي أن ألفت الانظار هنا الى مسألة ، وليس ذلك نقص تواضع أو قلة تواضع ، من جانبنا ، ولكن مجرد دليل على الموقف الذي اتخذته بلادى في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي .

ان الاسهام المالي لفنزويلا ، يوازي حوالي ٢ في المائة من الناتج الاجمالي القومي وطنينا أن نلفت الأنظار أن الالتزامات والوعود التي عبرت عنها البلاد المتقدمه لمعاونة البلاد النامية في هذا الصدد لا تصل الى أكثر من ١ في المائة من مستوى الناتج القومي الاجمالي لهذه البلاد . ان المساعدات المالية التي التزمت بها فنزويلا تشمل حوالي ١٠٠ مليون دولار للبرنامج الخاص للأمم المتحدة و ٥٠٠ مليون دولار للصندوق الخاص للمصرف الامريكي للتنمية ، ١٥٠ مليون دولار للصندوق الخاص في التضامن الانديز ومصرف أمريكا الوسطى للتنمية ومصرف جزر الكاريبي للتنمية والبرنامج الخاص . وقد وضعنا صندوقا خاصا يبلغ حوالي ١٠٠ مليون دولار لهذا الهدف . لقد أسهمنا أيضا بمبلغ حوالي ٥٠٠ مليون دولار في حقوق السحب الخاصة التي تصل الى حوالي ٥٤٠ مليون دولار من أجل ما يسمى بتسهيلات النفط في صندوق النقد الدولي . ان فنزويلا على استعداد للمشاركة والاسهام للصندوق الخاص بالبلاد المصدرة للبترول أي منظمة (الأوبك) ، وفي نيّة حكومة فنزويلا تشجيع تنمية الزراعة والصناعة في بلاد العالم الثالث . وبذلك نؤيد بالفعل التزامنا بتحقيق أحد الأهداف الرئيسية التي وضعت من أجلها فنزويلا صندوقا خاصا من أجل تدعيم التعاون الدولي .

ان ما قلته أعتقد أنه بسيط ولكنه لدليل على موقف السيد رئيس جمهورية فنزويلا كارلوس أندريز بريز وحكومته في هذا المجال . ويبدو لي من الضروري أن أضيف الى هذه المعلومات ، الموقف الذي اتخذته بلادى في الاجتماع الأول لاعداد المؤتمر الدولي للاغذية وهو موقف يقول بأننا لا يجب أن نقبل مناقشة الاسهام والاشتراكات للبلدان الدولية على أساس من الدخل الناتج من النفط ، لاننا نعتقد أن مثل هذا الاسهام يجب أن يكون على أساس دخل الفرد القومي أخذا في الاعتبار بأن البلاد النامية هي التي تمر بمرحلة اقتصادية عصيبة .

وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أشير الى الاعلان والبرنامج الخاص بالنشاط من أجل تحقيق نظام اقتصادى عالمي جديد . وكما كان متوقعا فالاسباب التي دعت الجمعية العامة الى اتخاذ مثل هذه المبادرة في هذا الوقت ما زالت قائمة ، ويجب علينا الاسراع بتحقيق هذا البرنامج . وانذا كان ذلك ينطبق على الموقف الطارئ الذى يزداد حدة ويهدد الانسانية جمعاء وخاصة البلاد التي تأثرت اقتصادياتها أكثر من غيرها فيما يتعلق بالبرامج المتوسطة والطويلة المدى والتي تستهدف

انشاء النظام الاقتصادى الجديد فان هذه المسائل ترتبط ارتباطا وثيقا. ويجب أن تتسق كافة الجهود على المستوى الدولى حتى يمكن تحقيق هذا البرنامج الخاص بالكامل .

أما فيما يتعلق بالقرب العاجل وكما قال السيد السكرتير العام للأمم المتحدة فمن الضروري على منظمة الأمم المتحدة أن تحصل على الموارد اللازمة حتى تستطيع مواجهة الاحتياجات العاجلة والطحة وحتى تنجح في وضع توازن سليم في توزيع الموارد الاجمالية في عملية برنامج الطوارئ . والى جانب ذلك فحكومة فنزويلا تهتم اهتماما خاصا بسرعة البدء في النشاطات المتعلقة بالصندوق الخاص والا لما أمكن للبرنامج الخاص أن يتحقق وكان ذلك واضحا في كلمات سلفكم رئيس الدورة الماضية السيد ليوبولدو بينيتيس في افتتاح دورتنا هذه .

ان الازمة الحادة الحالية التي يواجهها العالم لن تحل دون تضافر كافة الجهود على المستوى الدولى ودون أن تأخذ في الاعتبار المشكلة القائمة في ميدان المواد الأولية . و اذا استطعنا أن نجد توازنا عادلا فيما بين أسعار المواد الأولية والمواد المصنعة سنستطيع تدعيم امكانيات وضع حد للتضخم الذى نشأ وانفجر أو ما انفجر في البلاد الصناعية والذى أثر على كافة البلاد ، والذى يمكن أن يؤدي الى أزمة حادة لا نصرف مدى تأثيرها على الانسانية جمعاء .

ان وفد فنزويلا من جانبه ليؤكد مرة أخرى في هذه الجمعية الموقرة لكافة ممثلي البلاد التي تتكون منها المجموعة الدولية اليوم الافكار التي عبر عنها رئيس جمهورية فنزويلا كارلوس اندريز بيريز لمحالي رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية جيرالد فورد ، في وثيقة هامة نشرت منذ أيام قليلة .

ان هذه الوثيقة لتحدد موقف رئيس الدولة في فنزويلا في ضوء الكلمات التي وجهها للجمعية العامة ولرؤساء الدول المتقدمة والصناعية .

ان رئيس جمهورية فنزويلا قد قال أنه من واجبه توضيح موقفه الخاص وموقف حكومته فيما يتعلق بالتنمية المستقبلية للدول النامية كما ورد في حديث رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وهي البلاد المضيف للأمم المتحدة .

ان الكلمات الحاسمة التي عبر عنها رئيس جمهورية فنزويلا قد حصلت على التأييد العام لا من قبل كافة الدوائر السياسية التي يتكون منها الرأي العام في بلدنا فحسب ولكن أيضا تأييد الساسة

المسؤولين في الكثير من الدول . اننا نعتبر ذلك شرفا عظيما لفنزويلا ، وهو دليل على دقة وحكمة الافكار الواردة في هذه الوثيقة الهامة .

ان مضمون الوثيقة لواضح وبسيط - ولكن الكلمات التي اختارها رئيس الدولة كانت آية في التعبير وفي الدقة والوضوح ان قال :

" . . . ان اسعار المواد الاولية التي تنتجها الدول النامية قد استمرت عاما بعد آخر في شكل لا يتفق واسعار المواد والسلع المصنعة التي تحتاجها بلادنا من أجل تنميتها ومن أجل الوصول الى مستوى الدول الصناعية المتقدمة " .

وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية بالذات فقد أضاف السيد الرئيس :

" أنه على مدى أعوام طويلة نحن في أمريكا اللاتينية طالبنا بصفة مستمرة بتوزيع عادل فيما بين البلاد النامية والبلاد الصناعية . . .

" لقد طالبنا كما قلت على مدى سنوات طويلة بتوزيع عادل ، وهو في المقام الأول ملتبس نقدمه الى صديقنا رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية . باعتبارنا من البلاد المنتجة للبن والسكر والنفط فنحن نستطيع أن نقول أننا نصحي بجزء كبير من هذه المنتجات لاستيراد الآلات اللازمة حتى نستطيع السير على طريق التنمية والتخلص من الفقر والحاجة في بلادنا . " في أمريكا اللاتينية وباعتبارنا من البلاد النامية نستطيع أن نؤكد أن البلاد المتقدم قد استفادت من الاحتياجات الأساسية للرجل في أمريكا اللاتينية وفي آسيا وفي أفريقيا . ان اسعار البترول ، وأعطى هنا المثل الخاص بفنزويلا ، قد كانت تتدهور على مدى السنوات الماضية بينما بلادى كانت مجبرة على شراء السلع المصنعة من الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار متزايدة يوما بعد يوم ، وكان ذلك يعد أكثر فأكثر من امكانيات التنمية والرخاء لشعب فنزويلا .

" ان انشاء منظمة البلاد المصدرة للبترول أى (الأوك) كان نتيجة حتمية لتابع البلاد النامية لسياسة تستخدم المواد الأولية كسلاح ضد القمع والسيادة الاقتصادية من الخارج . ان أزمة الغذاء في العالم ما هي الا نتيجة لارتفاع الاسعار التي وضعتها البلاد الصناعية للآلات الزراعية والصناعية والسلع الأخرى اللازمة للتنمية والتقدم في اقتصادياتنا " .

وفي نفس الخطاب قال السيد رئيس جمهورية فنزويلا للسيد رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية بأن حكومة فنزويلا توافق على وجهة النظر وجهة نظر السيد رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية التي عبر عنها في هذه الجلسة العامة والتي تقول بأن :

" عالم المواجهة الاقتصادية لا يمكن أن يكون عالما من التعاون السياسي " .

ثم يضيف الى ذلك الكلمات التالية :

" ان المواجهة الاقتصادية خلقتها القوى العظمى التي ترفض السماح للبلاد النامية بالمشاركة العادلة والمتساوية في البحث عن التوازن الذى لا غنى عنه في التبادل التجارى . وفي

منظمة (الأوبك) ، لم تستخدم فنزويلا ولن تستخدم موارد الطاقة كسلاح سياسي إذ أن ذلك لم يكن أبداً ولن يكون الهدف الذي من أجله أنشئت هذه المنظمة ، بل أن هدف هذه المنظمة كان حماية الشروات الأساسية المستخرجة من أراضيها ووضع أسعار تتفق واحتياجات التنمية . . .

" اننا لا نرى بديلاً لمواجهة السيادة الاقتصادية التي بدأت تبرز في عالم التجارة الدولية والتي ستؤدي بالعالم الى موقف لا يمكن احتماله ، موقف لا يقبل حدة وخطورة من الموقف السياسي الذي أخذ شكل النازية والفاشية والتي كافحت وناضلت بلادنا ضده سنين من أجل خلق عالم جديد وأدت خدمات استحققت بها شكر الإنسانية جمعاء " .

" ان مؤتمر الخدباء الذي تحده منظمة الأغذية والزراعة في تشرين الثاني / نوفمبر القادم لن يستطيع أن يحقق أهدافه إذا لم ننجح نحن البلاد النامية في ضمان وضع الاسعار الملائمة للمواد الأولية التي ننتجها ، أسعار تتفق والاسعار التي نطلبها بالنسبة للسلع المصنعة " . وينتهي السيد الرئيس بيريز رئيس فنزويلا كلماته بالكلمات التالية :

" آخذاً في الاعتبار للاعلان الهام للأمم المتحدة أود أن أعلن على الملأ هنا موقف فنزويلا وموقف حكومتي والتزامنا بالاشتراك في هذا المحفل الدولي لوضع ميزان عادل فيما بين المواد الأولية التي تنتجها البلاد النامية ومنها بلادى من جهة والمواد المصنعة والتكنولوجيات التي تمتلكها البلاد الصناعية من جانب آخر ، والتي تعتبر في الواقع مصدر الفوارق القائمة بين الفقر المتزايد من جانب والشراء المتزايد من جانب آخر .

" ان فنزويلا لتنتظر بعين الصلابة لمحاولات ايجاد الحلول للمشاكل الأساسية التي يواجهها عالمنا اليوم ، ولكن ذلك لا يعني أن الدول الكبيرة يجب أن تسود الدول الصغيرة . أنه من الخطورة بمكان ومن غير المجدي في الواقع أن نجد الحلول العالمية التي لا تأخذ في الاعتبار الواقع التالي ألا وهو أن العالم يشتملنا جميعا ،

لا نستطيع أن نقول بأن المستهلكين لا يوجدون الا في ناحية واحدة من العالم " .

ان الافكار التي وردت في خطاب رئيس جمهورية فنزويلا يمكن تطبيقها على العلاقات الثنائية وذات الاطراف المتعددة في ميدان الاقتصاد ، والتي طبقت في التبادل التجاري فيما

بين الدول الصناعية القليلة في العالم والبلاد الأخرى التي تسير على الطريق الصعب الوعر من أجل تنمية وتطوير مجتمعيها .

ان هذه الظاهرة ليست من المميزات التي تنطبق على هذا البلد او ذاك ، بل هي ظاهرة مشتركة بين كل الدول سواء كانت دولا نامية أو دولا متقدمة . ونجد أن الاختلاف الوحيد بين هؤلاء أو أولئك هو بضع درجات من الاختلافات الشكلية . وكما قلت في بداية خطابي فان نهاية الامر هي ما يلي : اذا كان الاستقلال السياسي قد تم انتزاعه ببطء وبطريقة تدريجية على مرّ العصور بالنسبة لأعضاء المجتمع الدولي الا أن الاستقلال الاقتصادي مثله مثل التبادل الاقتصادي القائم بين الدول قد يتأخر ، فان القيم السياسية قد حلت محلها قيم اقتصادية في هذا المجتمع الدولي . وببراعة شديدة بذلت المناورات بشتى الطرق الممكنة حتى يمكن أن تحول السيطرة من جانب القوى الكبرى تجاه الدول الصغرى أو الضعيفة أو من كان يطلق عليها اسم الدول المستعمرة الى اتجاهات امبريالية يمكن أن نطلق عليها " دولا مستعمرة بطريق الاستعمار الحديث " .

انني لا أريد أن أليس عليكم ولكن أود أن أدلي هنا ببعض ملاحظات بشأن نقاط جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة .

اننا ندرك جميعاً أن المشاكل الرئيسية المتعلقة بالشرق الأوسط لا تزال بغير حل . واننا نؤمن أنه حتى نجد أحسن الحلول لهذه المشكلة فإن أفضل مجال هو مؤتمر جنيف ، اذا تمتع هذا المؤتمر بتأييد ودعم منظمة الأمم المتحدة وتم في إطار منظمة الأمم المتحدة وتمتع بأكثر اشتراك ممكن وبأكبر تأييد من جانب الدول الكبرى . ان فنزويلا دولة مسالمة تؤمن بالقانون الدولي وسوف تؤيد كل الاجراءات التي تتخذ في هذا الصدد بهدف التوصل الى تسوية حقيقية وعادلة تحترم حقوق شتى الاطراف المعنية بهذا النزاع .

وهناك مشكلة أخرى يجب أن تحل بالطريقة السياسية وأعني بها مشكلة قبرص . ويتعين على الأمم المتحدة في هذا الصدد أن تلعب الدور الذي نص عليه ميثاقها . ان تدخل الاطراف الثالثة في هذا النزاع الداخلي يجب ان تقضى عليه منظمة الأمم المتحدة على ان تحقق بالا جراءات الفعالة ضمان مبادئ حق تقرير المصير وعدم التدخل كما نص عليه ميثاق المنظمة . من المهم كما قال السيد السكرتير العام في مقدمة تقريره السنوي بشأن أعمال المنظمة أن فعالية الأمم المتحدة في حل مشكلة قبرص هو أمر مرهون بالدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء لقرارات شتى هيئات منظمة الأمم المتحدة بالطريقة التي نص عليها الميثاق . وفي ظل هذا الوضع من الخلاف أعربت فنزويلا عن أطمحها في أن تلتحق قرارات مجلس الأمن وأن تحترم ، حتى يمكن للاطراف المعنية أن توافق على تصفية النزاع بطريقة سلمية .

وعليّ أن أقول فيما يتعلق بنزع السلاح بشتى صوره ، ان فنزويلا تهتم بصورة خاصة بهذا الموضوع الذي يشير اهتمامنا من ناحية عملية ومن ناحية الأمن الدولي وبالتالي فان هذا الموضوع يتعلق بالأمن العالمي ككل . ان السلام القائم على الخوف سلام ظلي لا يدوم .

ان منع استخدام الاسلحة الذمائية يجب أن يكون أقل ما نحققه خلال هذه الدورة . ان صناعة هذه الاسلحة واستخدامها أمر يتناقض مع المبادئ الأساسية للإنسانية جمعاء ، وللقائم الأساسية للجنس البشري ، كما أنه يناهض روح النصوص والادوات التي وضعها المجتمع الدولي الذي التزم باحترام هذه المبادئ والنصوص ، بل ويمكن أن نقول أنه حتى وان لم يكن ميثاق

الأمم المتحدة موجودا فإنه كان سوف يكون من حقنا أن نحتج على استخدام الأسلحة التي لا يمكن أن نطلق عليها اسم "ثمرة التقدم" أو تعد أسلحة من "الناحية العلمية" فحسب لأن هذه الأسلحة لا تستخدم إلا بطريقة تعرب عن رغبة التدبير الحيوانية. فإذا كانت المآسي التي تترتب على الحروب ليست معجبا فإذافية لمنع الدول من استخدام هذه الأسلحة ومن إنتاجها، فإننا سوف لا نستطيع أن نكون متغالبين فيما يتعلق بتقدم الإنسانية.

وهيما نتحدث عن هذه الناحية المؤلمة والمؤسفة لاستخدام الأسلحة التدبيرية، فإننا نحن الشعوب المحبة للسلام نأمل فيما يتعلق بمنع استخدام الأسلحة النووية أن نتوصل قريبا إلى منع إجراء التجارب النووية تماما. وأن فنزويلا تلاحظ بسرور بالغ أنه في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٦ فإن الاتفاق الخامس بمنع إجراء التجارب النووية سوف يصبح فعالا.

يبدو وإذا أننا نحن الدول الصغيرة يمكننا أن ننتهج هذا الموقف لأننا لسنا ملتزمين بنفس التزامات الدول الكبرى المنتجة للذرة. اننا نعتقد ان هذه الالتزامات شيء خاطيء وأنها شيء التي يمكن أن تحول الضعفاء إلى ضحايا لأن هذا يعني أننا نوافق على أن عظمة إحدى الدول ربما بقدرتها على التدبير بما يحتويه ذلك من أخطار افناء الجنس البشرى.

وليس شمة شك - وهذا لب المشكلة - ان نزع السلاح لا يمكن أن يمتد إلى شتى أنحاء العالم الا عندما تتغير القيم المعنوية لحضارتنا هذه. يبدو وفي بعض الأحيان أن الرجال الذين يرأسون الدول الكبرى يصتريهم بعض الشك والتشككات والتحفظات التي لا تعكس عظمة بلادهم. ان على الدول الكبرى أن تعطي المشي لأن هذه الدول هي التي تصنع وتوزع وتستخدم الأسلحة النووية. هذه الدول في بعض الأحيان توازن ميزان مدفوعاتها ببيع الأسلحة، وتشجع على نشوب النزاعات، وتشجع قيام الحروب، وتفصل بين الدول، وتستهلك الثروات الهائلة التي كان يمكن استخدامها لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجهها الإنسانية.

وان فنزويلا - وهذا تقليد لديها - سوف توافق على كل المبادرات التي تهدف إلى منع استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتجارب النووية. واننا نؤيد أيضا كل المبادرات التي تهدف إلى انشاء مناطق مجردة من الأسلحة النووية في شتى أنحاء العالم، وذلك على غرار ما فعلناه في أمريكا اللاتينية. اننا نؤيد أيضا عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح في أقرب وقت

ممكن.

ولقد أكد وزير خارجية فنزويلا السيد / مارك فالكون بريكينو عام ١٩٦٢ الذي قال ومننا

أنش عنه :

" ان الدول التي لا تتمتع بجيش قوى والتي لا يمكن أن تتحدث بلغة أخرى غير لغة المبادئ مثل فنزويلا - " تؤيد بشدة أنه من الممكن حل المشاكل المنصبة على هذا العالم الذي تخوضه الازمات باللجوء للوسائل السلمية التي أقرها القانون الدولي . وطبقاً لمبادئ السلام التي تعد مبادئ هذه المنظمة العالمية فان ميثاق منظمة الأمم المتحدة يوصي بانتهاج التسامح والتعايش في سلام . ان هذه المشاكلة يمكن أن نحققها بين يوم وليلة . ان تاريخ الانسانية كان مختلفاً تماماً ، ولكن من خلال التجربة الطويلة والمساوية فان الانسانية يمكن أن تقتنع بأن الحروب لا تحل أى اشكال ، وانه من الافضل اللجوء الى المفاوضات . ان التفاوض هو السبب الذي دنعنا الى التواجد هنا نحن الذين نشكل منظمة الأمم المتحدة . فاذا سادت روح التفاهم والايمان بالمبادئ وحركت القوى الكبرى خلال المناقشات التي سوف تدور فاننا سوف نتمكن من حل المشاكل ، هذا اذا استطاعت هذه الدول الكبرى أن تنسى أنها تمتلك القوة القادرة على دمار هذه البشرية واذا آمنت الدول الصغرى التي لا تحصل على هذه الاسلحة أنها لا يمكن في خلافاتها الدولية أن تلجأ الا للترسانات الانسانية أى اللجوء الى القانون الدولي وللاجراءات السلمية التي نرى عليها الميثاق . هذه هي الوسائل المدنية الوحيدة لحل المشاكل أيا كانت طبيعتها ، المشاكل التي قد تشور بين أعضاء هذا المجتمع الدولي " . (الاجتماع ١١٣٨)

فقرة ٥٢) .

ان موقفنا فيما يتعلق بحقوق الانسان كان دائما وسوف يظل يتغير . اننا ندافع عن هذه الحقوق كلما كان هناك تهديد بانتهاكها . اننا ننادى بضرورة تدعيم هذه الحقوق كلما لانجس من يدافع عنها بشدة . واننا نؤيد الهيئات التي تقوم بحماية هذه الحقوق . واننا نضم صوتنا الى أصوات المحذرين لضرورة احترام هذه الحقوق . ان الجمعية العامة سوف تدرس العديدا من الموضوعات وعليها أن تدرس المسائل التي تتعلق بحقوق الانسان مثل العدالة والتمييز العنصرى ، وغيرها من الأشياء التي تعد من صميم حقوق الانسان والتي تتمشى مع وجود هذه المنظمة .

انني أود أن أؤكد هنا أن فنزويلا مستعدة لتأييد كل الاقتراحات والجراءات في هذا الصدد ، الإجراءات التي ترمي الى الحيلولة دون وقوع مايسيء لحقوق الانسان ، أو حين تتهدد هذه العلاقات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وأننا نعتقد أننا يجب أن نقيم الوضع الاقتصادى والاجتماعى للعالم بطريقة حقيقية . اننا واثقون أن العلاقات القائمة بين التخلل واحترام حقوق الانسان علاقات قائمة بالفعل .

اننا سوف نؤكد هذه النقطة في المستقبل . ان منظمة الأمم المتحدة عليها أن تواصل نضالها حتى تقترب يوما بعد يوم من المثل العليا على أساس العدالة الاجتماعية التي نهدى اليها جميعا . ان سياسة الانفراج التي تليقها الدول الكبرى الان لا تتجزأ ، ولها نتائج تجعلنا نأمل في مستقبل أفضل ، انها سياسة يجب أن تمتد الى جميع دول العالم الثالث حتى تحل ككل مشاكلها . وان فنزويلا قد أيدت دائما وسوف نؤيد دائما الدمار والاساليب التي تسمح بمزيد من الانفراج في المناخ الدولى .

وفي هذا الصدد أود أن انتهر هذه الفرصة لاشكر وزير خارجية كوبا الذى أعرب عن تأييد حكومته لحكومة وشعب فنزويلا ، وذلك خلال الخطاب الذى ألقاه ابان المناقشة العامة ، وذلك حينما تحدث عن الوضع الذى انتهبه الرئيس كارلوس أندروز بريز في الدفاع عن مصالح شعب فنزويلا وفي الدفاع عن مصالح الشعوب النامية . وهذا يدل على أن حكومتنا ترغب في تسوية العلاقات وعلاقات حسن الجوار في هذه المنطقة من العالم ، خاصة وأن تاريخ هذه المنطقة قد جمع هذه الشعوب للدفاع عن مصالح دول أمريكا اللاتينية .

وحتى أظن في الدول أمريكا اللاتينية أود أن أقول بالنسبة لدول البحر الكاريبي - وهي المنطقة التي تقع فيها بلادنا - أن الرئيس كارلوس أندروز بريز منذ بداية حكمه قد نادى بضرورة عقد اجتماع لرؤساء الدول وحكومات أمريكا اللاتينية في كاراكاس . والسبب الرئيسي لهذا الاجتماع هو اتخاذ الاجراءات المموسة لحل المشاكل المشتركة بيننا وحل احتياجاتنا المشتركة ، وبذلك ننتهز فرصة اللحظة التاريخية المناسبة التي تمر بها شعوبنا حاليا . وقد رحبت أغلب الحكومات التي استشيرت في هذا الأمر بهذا الاقتراح .

وان فنزويلا مستعدة دائما لتقديم مساهمتها ومساعدتها بصفقتها دولة صغيرة ولكنها دولة صغيرة تؤمن بالديمقراطية والحرية ايمانا عميقا . انها دولة تؤمن بالسلم وتحب الحريات . انها دولة تؤمن بمبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وحققها في الاستقلال والحرية حتى تسه يقد رالا مكان في اقامة نظام دولي جديد .

وفي ظل هذا الاطار الذى يمثل نواحي مثيرة لليأس في بعض الأحيان ، نجد مع ذلك بعض النقاط الايجابية والمشجعة ، ان نجد في الواقع أننا نجتمع هنا ولدينا مصالح قد تكون أحيانا متعارضة ولكننا نريد جميعا أن يتلافي عالمنا الخلافات والمواجهات وهذا يساعدنا على حل مشاكلنا المشتركة .

وفي ظل هذا الوضع القلق الذى يسود العالم ، وحيال هذا القلق الدائم الذى يميز هذا العصر علينا أن نقاوم بكل قوتنا وبكل ارادتنا نحن الذين تقع علينا مسئوليات على المستويات الحكومية ، علينا أن ننسى أنه حيال هذا القلق وهذه المخاوف وحيال هذا المستقبل المليء بالتهديدات تهديدات الحروب والبؤس ليس هناك حلول أخرى الا أن نبدأ حوارا بناء من أجل السلام والاستقلال ومن أجل العدالة الاقتصادية والاجتماعية .

اسمحوا لي في نهاية خطابي أن أؤكد هنا مرة أخرى أن فنزويلا تدرك وتوافق على هذه المسئوليات في هذا العالم القلق الذى نعيش فيه ، وسوف تستأيع فنزويلا أن تقوم بهذه المهام وسوف تفعل ذلك بارادة لا تتزعزع وسوف تسهم في التعاون المتضامن المشترك بين كل شعوب العالم .

السيد / السويدي (الامارات العربية المتحدة) . لقد تلقينا ببالح الأسنى نبأ وفاة المستر بول هوفمان المدير السابق للصندوق الخاص وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية . ان المستر هوفمان الذي يعتبر من الشخصيات العالمية البارزة قد قدم خدمات جليلة للأمم المتحدة . وأود باسم وفد دولة الامارات العربية المتحدة أن أقدم التعازي لعائلة الفقيد ، ولوفد الولايات المتحدة الأمريكية . سيدى : يسعدني باسم حكومة دولة الامارات العربية المتحدة أن أقدم لكم التهانى بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة .

ان انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدور بالاجماع انما يعبر عن الثقة الكاملة التي يوليها المجتمع الدولي لكم ويقدر انكم التي اثبتتموها في جميع المجالات . واننا نعتز بالدور الهام الذي تلعبه الجزائر الشقيقة في الدفاع عن مصالح شعوب العالم الثالث وحقوقه . كما نود أن نقدم جزيل الشكر للسفير بنيتس اذى رأس دورتنا السابقة وأدار أعمالهم بحكمة وكفاءة .

ونشكر أيضا السكرتير العام الدكتور كورت فالدهايم للجهود المتواصلة التي بذلها وبذلها لتقوية المنظمة وزيادة فعاليتها للحفاظ على السلام والأمن الدوليين . كما يسعدنا بأن نرحب بالدول التي انضمت الى منظمتنا في هذه الدورة ، وهي بنغلاديش وغينيا بيساو وغرينادا ، ونحن واثقون بأن انضمام هذه الدول ، سيزيد من قدرة الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها . ونحن على استعداد للتعاون معها على الصعيد الثنائي وعن طريق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

اننا نعتبر ادراج قضية فلسطين بندا منفصلا في جدول أعمال الجمعية العامة لهذه الدورة حدثا مهما .

ان بحث قضية فلسطين في مبادئها الاساسية والجوهرية ، لدليل على ادراك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، بأن المعالجة السابقة لبعض جوانب وآثار قضية فلسطين ، لم ولن تؤدي الى تسوية تلك القضية ، والى ايجاد حل عادل ودائم لها ، يحقق الامن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، ويمنع عنها ويلات الحرب والدمار .

لقد قامت الأمم المتحدة في السابق ، بمعالجة بعض مظاهر وآثار قضية فلسطين ، في العديد من أجهزتها ، واتخذت العديد من القرارات والتوصيات بشأن تلك المظاهر . ولم يحل ذلك دون تفاقم مشكلة فلسطين ، سواء في استمرار اسرائيل في عدوانها على شعب فلسطين ، وسلبه لحقوقه في أرضه ، بل وفي عدوانها على الدول العربية الملاصقة لأرض فلسطين ، أو في استمرار تشريد شعب فلسطين ، وانكار اسرائيل ومشاريعها لحقوقه الثابتة بما في ذلك حقه في تقرير المصير .

ووقعت تاورات وجرت أحداث في مذاقتنا خلال السنوات الأخيرة ، كان من أهمها في هذا
الصدد ، تسلم شعب فلسطين لزام أمره ، وتحطه لمسئوليته الكاملة ، في تحرير أرضه ، واسترجاع
حقوقه المسلوبة .

وكان لزاما لهذا على الأمم المتحدة ، أن تتجاوب مع تلك الأحداث ، وأن تنسجم مع تلك
التاورات ، بأن تعالج القضية الفلسطينية في معانياتها الأساسية ، وفي أسسها الجوهرية .
وتحقق كل هذا في قيام الجمعية العامة بالايجاع باستثناء صوت نشاز واحد هو صوت اسرائيل ،
في اقرار البند وفي احالته الى الهيئة العامة .

ونرى من جانبنا ، بأن احالة نظر البند الى الهيئة العامة ، دليل آخر على ادراك الأمم
المتحدة ، لأهمية هذه القضية . كما أن اقتراح دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، للاشتراك في
مداولات الهيئة العامة لهذا البند . أمر نؤيده كل التأييد ، ان لا يمكن للجمعية العامة مناقشة
القضية بصورة موضوعية وواقعية ، دون اشتراك الطرف الرئيسي لها ، وهو شعب فلسطين ، الذي
تمثله منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد له .

وبناء على ذلك ، فاننا سندعم بكل مالدينا من طاقت ووسائل ، دعوة منظمة التحرير للاشتراك
في كافة مداولات ومناقشات الهيئة العامة لهذا البند .
وأما من جهة ما ستتمخض عنه مناقشة البند فاننا نرى بأن أي قرار يتخذ بشأنه يجب أن يشتمل
على ما يلي :

١- تأكيد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني .

٢- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، دون أي تدخل خارجي ، وتأمين استقلاله
الوطني .

٣- تأكيد حق الفلسطينيين الذين أخرجوا من أراضيهم في العودة اليها .

٤- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العمل بجميع الوسائل ، لنيل حقوقه بما في ذلك حق
تقرير المصير .

واننا نستلهم في دعوتنا لتأكيد هذه الحقوق مبدآن أساسيان . أولهما أن هذه الحقوق
مستمدة من مبادئ وأغراض الميثاق ، وملائمة لقواعد القانون الدولي . وثانيهما مساندتنا الكاملة
للشعب الفلسطيني التي اعرينا عنها مرارا وتكرارا .

ان موقفنا من قضية فلسطين معروف للجميع ، لقد أعلننا مرارا وجهة نظرنا في الصفة العدوانية للصهيونية ، وفي عدوان اسرائيل واحتلالها للأراضي العربية . وسنقوم مع ذلك حين مناقشة قضية فلسطين ، وما تفرع عنها بإيضاح ذلك الموقف بتفصيل أكثر . ولكننا نود مع ذلك ، التأكيد بأننا كنا وما زلنا ، نرى ضرورة انسحاب اسرائيل من تلك الأراضي ، وسنستمر في تقديم كل ما نستطيعه من عون لتحقيق هذه الغاية .

ان دولة الامارات تؤيد قرار الشقيقتين موريتانيا والمغرب ، برفع قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب ، أو ما يسمي بالصحراء الأسبانية الى محكمة العدل الدولية . ونحن نناشد أسبانيا بأن تدرك بشكل يحفظ للصدقة العربية الأسبانية مكانتها . هذه الصداقة ، التي نعرض على استمرارها والمحافظة عليها .

قد أولينا الأحداث التعسة ، التي وقعت في قبرص هذه السنة ، اهتماما عظيما ، كما احزننا كثيرا ما نتج عنها من خسائر جسيمة لأرواح العديد من الأبرياء ، مما أدى الى زيادة حالة التوتر ، وعدم الاستقرار التي تعاني منها المداقة . ولنا وإيد الأمل بأن المشاكل القائمة ، ستسوى وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وحسب قواعد العدالة والانصاف .

ولا يسعني هنا ، الا أن أشارك زملائي ، الذين سبقوني في الكلام ، بالترحيب بسياسة الحكومة البرتغالية الجديدة القائمة على الاعتراف بحق تقرير المصير ، واعلاء المستعمرات استقلالها . اننا نلاحظ بارتياح ، تصميم حكومة البرتغال على الابتعاد نهائيا ، عن السياسة الاستعمارية السابقة ، الأمر الذي سيفتح لنا وللحالم العربي أسره المجال لاقامة علاقات ودية مع هذه الدولة .

لقد أعلننا منذ قيام دولتنا ، بأن سياستنا تركز على مناصرة الشعوب ، في حقها لاسترداد حريتها وتقرير مصيرها ، والمحافظة على سلامة أراضيها .

ومن هذا المنطلق ، قمنا وسنقوم بمساعدة حركات التحرير الأفريقية دون تحفظ ، ولم نتردد في تقديم أية مساعدة ممكنة ، سواء كان ذلك على الصعيد المادي أو المعنوي . واذ كنا قد تابعنا بارتياح ، تغيير السياسة البرتغالية ، فانه لا يسعنا الا أن نبدي قلقنا للوضع اللا انساني الذي تفرضه حكومة جنوب افريقيا على شعب هذه البلاد . كما لا يسعنا أيضا ألا أن نبدي نفوس القلق لاستمرار حكومة ساويزوري في انكار حقوق الاغلبية الافريقية في زيمبابوي . ان سياسة العزل العنصري تعتبر شكلا جديدا من أشكال العبودية .

ان حكومة جنوب افريقيا مازالت ضالعة في تدابيق سياستها العنصرية الاستبدادية متحدية بذلك الرأي العام العالمي بأجمعه . وقد لاحظنا بأسف بالغ فشل جميع القرارات والاجراءات ، التي اتخذت لمواجهة سياسة العزل العنصري والقضاء عليها .

ولعل من أهم أسباب هذا الفشل ، التي لم تعد خافية على أحد ، هو استمرار تعاون بعض الدول مع حكومة جنوب افريقيا ، وعدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة الداعية الى مقاطعةها ، وحظر شحن الأسلحة اليها . لقد قمنا من جانبنا بتطبيق حظر كامل على شحن البترول اليها ، واننا متمسكون بهذه السياسة . ولا يسعنا في هذا المجال ، الا أن نكرر النداء الى هذه الدول ، بأن تلتزم بقرارات الأمم المتحدة ، وأن تكف عن التعاون مع حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، وتشارك في الجهود التي تبذلها الشعوب الأفريقية والأمم المتحدة ، للقضاء على سياسة العزل العنصري المشينة .

اننا نرحب بمبادرة مصر وايران ، بادراج بند في جدول أعمال هذه الدورة بشأن "اقامة
مناقشة خالوية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط " . ولنا وائد الأمل بأن مناقشة البند ، ستؤدي
الى اتخاذ قرار ايجابي في هذا الشأن .

ان بلدى باعتبارهما من البلاد المنتجة والمصدرة الرئيسية للبترول ، تولي اهتماما خاصا
للمناقش الدائر حاليا ، حول الوضع الاقتصادي العالمي . واذا أردنا أن نفهم ونقدر حقبا
وجهة نظر البلاد المصدرة للنفط علينا أن نعود الى التاريخ قليلا .

ان النفط هو من المعادن الثمينة القابلة للنفاد ، والتي لا يمكن تعويضها ، وقد كان
يصدر بكميات كبيرة جدا ، لتأمين احتياجات الدول المتقدمة ، وان الشركات التي كانت تسيطر
على التجارة الدولية في هذه المادة الحيوية ، كانت تستعمل وسائل غير اقتصادية في الانتاج ،
مما أدى الى التناقض السريع ، في احتياجات النفط للبلاد المنتجة . وفي الوقت الذي فرضت
فيه هذه الشركات ، أسعارا منخفضة جدا للنفط الخام ، فانها حققت أرباحا هائلة من العمليات
الأخرى ، المتعلقة بتجارة النفط ، كالشحن والتكرير والتوزيع ، وهي العمليات التي لم يكن للدول
المنتجة أى نصيب فيها .

ان الأسعار المنخفضة للبترول الخام ، سببت مصاعب مهمة للدول المنتجة ، لتأمين احتياجاتها
في حقل التنمية ، مما أعان نموها السريع وأخرت تقدمها . وبالإضافة الى الأرباح الضخمة ، التي
حققتها الشركات الأجنبية ، فان الكميات الكبيرة من الطاقة الرخيصة ، أعطت موارد هائلة كبيرة ،
لحكومات الدول المستهلكة ، كما أنها مكنت الدول الصناعية ، من بلوغ مستوى مرتفع من النمو
الاقتصادي ، فاق بكثير مستوى النمو في البلاد النامية . وقد أدى هذا كله الى الاستمرار
والاستهلاك الواسع ، والانفاق المادى غير المحدود في الدول المتقدمة ، في الوقت الذي كانت
أغلبية الدول النامية تحاول حاهدة تأمين احتياجاتها المعيشية الأساسية .

وفيما يتعلق بالبلاد المصدرة للنفط فان الفوائد التي حصلت عليها من جراء رفع الانتاج ،
قد زال اثرها تماما بسبب الارتفاع الكبير ، في اسعار المواد الصناعية في البلاد المتقدمة . وهكذا
فان النمو السريع في الدول الصناعية ، لم تقابله اية نتائج مفيدة في بلاد العالم الاخرى . بل
بالعكس فان المعونة الخارجية ، تخلفت كثيرا عن الزيادة الكبيرة ، في الانتاج القومي الاجمالي

في البلاد المتقدمة . وهكذا فان الفجوة بين البلاد النامية والمتقدمة ، قد زادت اتساعا ، وهي الفجوة التي كانت موضع مناقشات مطولة غير مجدية ، في هذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة ، لأكثر من عشرين عاما . ان قرار الدول المصدرة للنفط لانقاذ نفسها من الحلقة المفرغة للانتاج المرتفع والاسعار المتخفضة ، قد وضع حدا لوضع غير عادل ، وانهي الاستغلال والتبذير لهذه الموارد الثمينة الذي استمر لعشرات من السنين . وفي استطاعة الدول المصدرة الان ، ان تستوعب الزيادة الهائلة في اسعار المواد الصناعية ، وان تحمي نفسها من نتائج التضخم الكبير في الدول المتقدمة . واننا نعتقد بأن هذا الوضع الجديد ، سيمود بالفائدة على البلاد النامية ، وقد يفيد بشكل غير مباشر الدول المتقدمة ايضا .

فبالنسبة للبلاد النامية ، ستكون هناك قوة اقتصادية وثرية في حوزة بلاد صغيرة مثلها ، ليس لديها الرغبة أو القدرة على انشاء مناطق نفوذ ، وليس لها مصالح ابريالية ، أو رغبة في السيطرة السياسية والاقتصادية على الآخرين . واننا واثقون ، بان الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ستضيق نتيجة لهذا التحول ، في ميزان القوى الاقتصادية . ومن الدلائل الواضحة على ذلك ، النسبة العالية التي خصصتها الدول المصدرة للبتترول ، من انتاجها القومي الاجمالي ، لمساعدة الدول النامية . ولناخذ بلدي مثلا على ذلك . اننا قد قد منا خلال هذا العام ١٩٧٤ / ٧٠ . مليون دولارا على شكل منح وقروض سهلة ، الى الدول النامية . ان هذا المبلغ يشكل ١٥ ٪ من مجموع انتاجهم القومي ، وبلاضافة الى ذلك فاننا رفعنا رأسمال صندوق ابو ظبي الى ٥٠٠ مليون دولار لتمويل المشاريع في البلاد النامية في كافة انحاء العالم . ويسرني ان أعلن باننا استجابة لنداء السكرتير العام فقد قررنا التبرع بمبلغ ١٠ ملايين دولار لصندوق طوارئ الأمم المتحدة ، وللبنا من السكرتير العام ، أن يودع ٥٠٠ ألف دولار من هذا المبلغ في صندوق الأمم المتحدة الخاص بالكوارث ، لصرفه على أعمال الاغاثة في هندوراس .

ان اكثرية البلاد المصدرة للبتترول ، كانت تفضل ان تنتج فقط ما يكفي لشد احتياجات التنمية في بلادها ، وفي البلاد النامية الاخرى . ومثل هذا التخفيض في الانتاج كان يساعدنا على الحفاظ على موردنا الثمين الذي لا يعوض ، ولا يضارنا لاستثمار اموالنا الفائضة ، بشكل غير

اقتصادي في البلاد المتقدمة . ولكننا أدركنا ، بأن تخفيضا مفاجئا وكبيراً ، سيخلق صعوبات للبلاد الأخرى ، ويؤدي الى اضرار اب في الوضع الاقتصادي العالمي ، مما قد يضر بمصالحنا نحن في نهاية الأمر ، ولذا فاننا قررنا زيادة انتاجنا بنسبة ٢٠ ٪ تقريبا ، بالرغم من الأضرار الاقتصادية لمثل هذه الزيادة .

وبالرغم من أن الدول العربية ، لم تكن هي البادئة أو المسؤولة عن رفع أسعار النفط ، فاننا باعتبارنا عضوا في منظمة الأوبك ، ملزمون بقرارات المنظمة . وعلى أي حال ، فان معالجة المشكلة ، لا يكون بالتهديد ، أو بالعداء والمواجهة ، بل عن طريق التفاهم . فليس من المنطقي أن نحالج مشكلة سعر البترول بمعزل عن المشاكل الخاصة ، بأسعار المواد المصنوعة ، والسلع الأخرى ، وبكلمة أخرى يجب معالجة مشكلة أسعار البترول ، ضمن الاطار العام للوضع الاقتصادي العالمي . وقد اتخذنا بالفعل ، بعض الخطوات في هذا الطريق ، تستهدف اقامة تعاون مبني على الصداقة والاحترام المتبادلين مع أوروبا الغربية .

ان هذا مثل في التعاون ، جدير بأن يحتذى به لان التراب الوثيق في الاقتصاد العالمي لا يترك مجالاً آخر سوى التعاون والتفاهم . ان هذا هو موقف الأمة العربية ، الذي يعتبر بلدى جزءاً لا يتجزأ منها .

اننا بلد صغير ، وشعبنا الذي عاش قروناً في ظلم الفقر والعوز ، بدأ ينظر الان بشيء من التفاؤل نحو مستقبل لا أثر فيه للفقر والجهل والمرض . ان شعبنا الذي نسيه العالم ، وتجاهله لمدة طويلة يمد يده الان الى البلاد النامية ، ليساعدا في مهمتها العسيرة ، لتأمين حياة أفضل لشعبها . واننا نتخذ هذا الموقف لان ذلك يخدم مصالحنا الخاصة من ناحية ، ولشعورنا بالواجب تجاه الآخرين من ناحية أخرى . ان أكثرية البلاد النامية ، غنية بمواردها البشرية والمادية ، ولدينا ثقة كبرى بمستقبلها ، وأن مساهمتنا المتواضعة في نموها ، سيعود علينا وعليها بفوائد كبرى ، وسيساعدنا للعمل معاً لخلق عالم جديد يتحرر فيه الفرد من الفقر والعوز .

السيد ترسيبي (اليمن) : تأثر وفدي للخبر الأليم الذي سمعناه منذ لحظات من سيادة الأمين العام عن وفاة فقيه العلم والخبرة المستر بول هوفمان الذي عرف بخيرته المثالية على مصلحة البشرية عامة ، وعلى غيرته المشهودة على سرعة التطور في البلدان النامية . فالي السيدة زوجة بول هوفمان وأسرتي ، والى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة ، ووفد الولايات المتحدة الأمريكية نقدم أحر تعازي وفدا وأعمقها .

تعزروا معالي الدكتور حسن مكي نائب رئيس الوزراء ورئيس الوفد في الوقت المحدد وقد أوكل الى بالقاء كلمة الجمهورية العربية اليمنية نيابة عن سيادته .
سيادة الرئيس ، أقدم لكم أصدق التهاني وأحرها لانتخابكم بالامام رئيساً للمعية العامة للأمم المتحدة .

ان شخصيتكم الفذة وثقافتكم العالية وخبرتكم الواسعة ونضالكم الناجح والمستمر في سبيل الحرية والتطور كانت ولا شك الدافع العميق لحسن اختيار المجتمع الدولي لكم لتتبوأوا هذا المنصب الرفيع .

وان كان للجزائر الشقيقة الحق بالاعتزاز بكم فذلك لانكم تمثلون ايضاً القارة الأفريقية النبيلة والمتطلعة الى مستقبل أفضل والمتوشية لتأخذ في العالم المكانة التي تليق بها ، بفضل جهودها الناجح في سبيل القضاء على الاستعمار وعلى المفاهيم العنصرية المنبوذة .

ونود أن نؤكد لكم أن وفد بلادى سييدل قصارى جهده في التعاون معكم سعياً وراء انجاح المهمة الكبيرة الملقاة على كاهلكم .

ان ايماننا المطلق بميثاق الأمم المتحدة وتأييدها بالإشرواح للمبادئ التي قامت عليها هذه المنظمة الدولية ، يعزز من ثقتنا بأن اختياركم لهذا المنصب الرفيع انما هو تعبير عن اقتناع المجتمع الدولي بالدور الكبير الذى تلعبه الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في مجال التعاون الدولي ، وفي إعادة بناء العلاقات الاقتصادية والدولية على أسس ديمقراطية وعادلة . ويود وفد بلادى أن يثني بهذه المناسبة على رئيس الدورة الماضية السفير ليوبولد بنيتس الذى اتسمت رئاسته بالحكمة والمقدرة .

كما يسعد وفد بلادى أن يتقدم بالتهنئة الحارة لكل من جمهورية بنغلاديش وفرنسا وجمهورية غينيا-بيساو بمناسبة انضمامهم الى عضوية الأمم المتحدة . يسرني أن أنقل اليكم أخبار اليمن العصرية التي تعمل بجد ووعي واجتهاد للقضاء على عهد العزلة والتخلف الرعيب وهو العهد الذى حرّمها من خير المدنية العصرية والعلم والتكنولوجيا الحديثة .

وقد احتفلت اليمن منذ أسبوعين بعيدها الوطني الذي يمثل قضاءها على التخلف والرجعية والجمود . وهذا نحن نسخر جميع إمكاناتنا لنتمكن من السير بخاوات واسعة وسريعة باتجاه مستقبل زاهر يعيد الى هذا البلد العربي أمجادها السابقة التي حملت العالم على تعريفه ببلاد " سبأ الغنية " وبلاد " العرب السعيدة " (ارابيا فيلكس) .

وقد نتحنا أبوابنا على مصراعيها أمام كل ما هو نافع وفيد لنجلب الى بلدنا وأبنائنا خيارات المعرفة والتأور وجميع ما يؤدي الى الازدهار مع تمسكنا التام بمبادئنا الخلقية والدينية السامية .

ولهذا اقتبسنا من المفاهيم العصرية بنود أحدث الدساتير الديمقراطية والتقدمية المتفوقة تماما مع ديننا وعقيدتنا وتقاليدنا المستندة الى العدالة والشورى . وهانحن نعمل على تطبيق خير الأنظمة الادارية الكفيلة بسرعة ايصالنا الى أهدافنا المثلى .

ففي حقل التربية والتعليم بنينا ونبني مئات المدارس والمعاهد للقضاء نهائيا على الجهل والأمية وأنشأنا جامعة مفتوحة فنية ، وأرسلنا البعثات الى البلدان الشقيقة ومختلف بلدان العالم المتطور لتنهل من العلم واستأجعت متعاونين مع منظمة اليونسكو في مجال اختصاصها .

وفي حقل الصحة العامة شيدنا ونشيد المستشفيات والعيادات مستعينين بأطبائنا وبكل ما يجب يصلنا من البلدان الصديقة متعاونين مع منظمة الصحة العالمية الى أقصى حد ممكن بقصد القضاء على الوبئة والمرضى .

وفي مجال الشؤون الاجتماعية والعمل انشأنا وزارة مختصة ، وسننا القوانين العصرية لفنهنن بمجتمعنا ونؤمن العدالة الاجتماعية بمفاهيمها المتطورة متعاونين مع منظمة العمل الدولية .

وفي نطاق العمل لتيسير وتأمين المواصلات على أنواعها شققنا العديد من الطرق وعيدناها ، ونعمل بدون كلل أو ملل لاكمال شبكة واسعة من الطرق رابطين الساحل بالداخل مروراً بجبال شاهقة يزيد ارتفاعها على ثلاثة آلاف متر واصلين المدن فيما بينها ورباطين الريف بالمدينة .

وبنينا ميناءً عصرياً على البحر الأحمر ونبني مينائين آخرين ، ووصلنا اليمن بالعالم أجمع بواسطة اللاسلكي والتليفون والتلكس والمطارات الحديثة وخطوطها وخطوط الطيران العالمية ،

كما بنينا بالتعاون مع منظمة اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية شبكة داخلية تعتبر ——— أحدث ما في العالم .

ولكي ننهز بالزراعة ، وبلدنا زراعي بالدرجة الأولى ومتعدد أنواع الزراعة بتعدد المناطق الطبيعية فيه . لذا أنشأنا المزارع النموذجية ونعمل على تحسين وسائل الري بالمياه السطحية والمياه الجوفية متعاونين مع منظمة الأغذية والزراعة .

وكذلك نعمل في سائر المجالات بجد ونشاط ، رائدنا التخلص بأسرع وقت ممكن من كابوس التخلف الرهيب سائرين في طريق النمو سير المؤمن الى أسمى أهدافه وذلك لنوفر حياة كريمة للملايين الثمانية من أبناء شعبنا الطموح .

واني أشكر بهذه المناسبة الدول الشقيقة والصديقة التي مدت يد العون الينا بسخاء دون قيد ولا شرط .

كما أن تعاوننا مع أجهزة ومنظمات الامم المتحدة الفنية ، والمؤسسات المالية الدولية تيسر وتقدم بعد فترة من الجمود وكل عام جديد يزداد فيه تفهم هذه الأجهزة الهامة لحاجات اليمن وتزداد مع هذا التفهم الميزانية المخصصة لبلدنا السائر في طريق النمو . واليمن ، شاكرة ومتفائلة بما قدمه وسيقدمه برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة UNDP والمصادر المالية التي تمد له يد العون . ونعلم كل العلم بأن القصد من ادراج اسم اليمن بين الدول الخمسة والعشرين هو لتنفيذ جميع القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي في سبيل دفع هذه المجموعة من الدول الى الامام بسرعة . ولكننا على يقين بأن عون الأصدقاء ومساعدات المجتمع الدولي لن تفي بالخرق المنشود ان لم نعمل شعبا وحكومة بأيدينا وامكاناتنا كما نفعل الان دون كلل أو ملل . كما نعتبر أن ادراج اسمنا على لائحة الخمسة والعشرين دولة من الدول السائرة في طريق النمو حافزا اضافيا لزيادة سرعتنا نحو التلور المنشود ، وقد علمتنا تجاربنا وتجارب من شابهت اوضاعه أوضاعنا بأن الاقتصاد جيدير بكل عناية وتفهم وانفتاح . فان كانت هناك بعض المشاريع الصناعية والاقتصادية المتنوعة والمحدودة يمكن أن يتم تنفيذها بنجاح على يد الحكومات فان أغلبية المشاريع الأخرى تحتاج الى الرأسمال والقيادة والخبرة والجهد الفردي لذلك سنت الحكومة أسخى القوانين لتشجيع الرأسمال الواني وغير الوطني بقصد ايجاد نهضة مباركة تعمل على انعاش وازدهار البلد وتأمين العمل

الشريف للعدد المتزايد من شبابنا المتوثب والاموح . وقد وقعنا في الفترة الأخيرة على اتفاقيتين للبحث والتنقيب واستثمار النفط على شواطئنا ، وأملنا كبير في نجاح هذا التعاون الاقتصادي لنتمكن من تخصيص كامل دخلنا المرتقب من هذه المادة الثمينة لتأمين رفع مستوى شعبنا وتاوير بلدنا بواسطة دخل مأمول . *

* تولى السيد غرة (لبنان) ، نائب الرئيس رئاسة الجلسة .

واننا نتطلع مع أشقائنا في الشطر الجنوبي بكثير من التفاؤل الي اليوم السعيد الذي تتحقق فيه أمنية كل يمني ، وهي الوحدة الطبيعية الشاملة لليمن بحدودها التاريخية ، وليتمكن الشعب اليمني الواحد من بلوغ ما يصبو اليه من تطور وازدهار وسعادة بفضل الوحدة البناءة المنشودة من الجميع .

اسمحوا لي أن أنتقل الآن وبمناسبة ذكر مادة النفط الي استعراض موقف اليمن من المواضيع والمشاكل الاقتصادية التي أنيط أمر معالجتها بمنظمتنا العالمية بواسطة مجلسها الاقتصادي الاجتماعي .

لقد عالج دنا الرئيس جيرالد فورد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية موضوع الطاقة والطعام في العالم . وأن وفدي يشارك الرئيس الأمريكي اذتماه المشروع بالطاقة النفطية والطعام ، ولكنني ألفت النظر الي أن طاقة النفط والغاز محدودة الكمية وغير قابلة للتجديد ولذلك فانه من واجب البشرية جمعاء أن تعمل ما أمكن علي اقتصاد استهلاكها لكي لا تحرم الانسانية منها نهائيا وبسرعة لاسيما وأن مادة الهيدروكربني لاتصلح للاستعمال كطاقة وحسب ، بل أنها مادة أولية يمكن تحويلها الي آلاف عديدة من المشتقات المفيدة للبشرية ومنها الملاجيات وغيرها . وككل شيء نادر وغير قابل للتجديد وعميم المنفعة وجب علي البشرية بمجموعها أن تعمل علي تحديد سعره بالنسبة لفائدته وقابليته للنفاذ . ولكنه لما كانت هناك مجموعة من الدول النامية لاتزال بحاجة الي هذه المادة لمساعدتها علي تأمين سرعة نموا أصبح من الضروري أيضا مساعدة البلدان النامية المحرومة من النفط لتحصل علي حاجتها منه بسعر معقول ، يؤمن حركة نموها المنشود . كما يمكن أن يتم ذلك بواسطة مساعدات عينية أو بوسائل أخرى وتدابير عملية بدأت الدول المنتجة للبترول باتخاذها مشكورة . وما سمعناه منذ لحظات ياسيادة الرئيس من معالي وزير خارجيته الامارات المتحدة لأكبر دليل علي ذلك .

أما الطعام والحاجة الحيوية اليه مع التخوف من انخفاض انتاجه ، فان لجنة الطعام الدولي مهدت الطريق للمؤتمر الذي سيعقد في شهر تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام في روما ليعالج هذا الموضوع الحيوي . وقد يصل الي حلول عملية بايجاد صناديق تمويل خاصة لتؤمن زيادة المحاصيل بتسهيل الحصول علي الأسمدة بأسعار مقبولة وتأمين البذور وغير ذلك ممن

وسائل عملية . كما وأن وفدى يشارك الرأى فيما سمعناه هنا حول هذا الموضوع من معالي الشيخ . صباح الأحمد الجابر الصباح وزير خارجية دولة الكويت الشقيقة عن سياسة الزراعة التي تنتهجها بعض الدول المتطورة من تقديمها المساعدات المالية للمزارع مقابل تعهده بالامتناع عن زراعة مساحات كبيرة من أرضه لتضمن تعاونه في خفض انتاج الطعام بقصد زيادة أسعاره .

ويجد ربنا في هذا المجال أن نذكر بأن تعديل أسعار النفط ، أو بالأحرى تصحيح أسعار النفط ، القائمة الآن ليست هي السبب في ارتفاع أسعار الأغذية والمواد الأخرى كما أكد ذلك معالي وزير خارجية بريطانيا نفسه في خطابه أمام الجمعية العامة حيث قال بالحرف الواحد :

" . . . ان الازدهار الاقتصادي الذي شمل العالم في السنوات الأخيرة بشكل لم يسبق له نظير هو الذي أدى الي ارتفاع أسعار السلع وقد حصل هذا الارتفاع قبل أن يتم رفع الأسعار العالمية للبترول " .

هذا ما قاله معالي وزير خارجية بريطانيا .

لقد شهد المجتمع الدولي خلال الشهور التسعة الماضية منذ انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة أحداثا وتطورات هامة أكدت بشكل واضح ، الدور الفعال الذي تلعبه المنظمة في تطوير العلاقات الدولية ، كما أظهرت مدى قوة وتأثير حركة عدم الانحياز واكتسابها مواقع جديدة علي مسيرة الدول النامية في تأكيد استقلالها السياسي ، وسيادتها الوطنية علي مواردها الطبيعية .

فكانت مبادرة الرئيس الجزائري هواري بومدين لعقد دورة خاصة للجمعية العامة لبحث موضوع المواد الخام والتنمية تعبيرا صريحا عن استعداد دول العالم الثالث وجدديتها في تحمل مسؤوليتها التاريخية نحو التنمية من جهة ، وتأكيدها استقلالها ورغبتها الصادقة للدخول في حوار جاد قائم علي المساواة مع الدول الصناعية المتقدمة وذلك لبحث الخلل الخطير في سير النظام الاقتصادي والنقدي من جهة أخرى .

وهنا لابد لنا أن نشير الي استمرار سيطرة عدد قليل من الدول علي ثروة البحار ، ولكننا نأمل من مؤتمر قانون البحار الذي عالج هذه المشكلة بواقعية في " كراكاس " أن يصل في دورته المقبلة المقرر عقدها في آذار / مارس المقبل الي وضع اتفاقية متفقة مع التطور تؤمن تساويا عادلا

في توزيع ثروة البحار الهائلة وأن يكون نصيب البلدان النامية التي حرمت في الماضي من عدالة التوزيع متفقا مع حاجتها الي نصيب وافر من هذه الثروة المرتقبة .

كما نأمل أن يقبل عظماء هذا العالم احترام سيادة جميع الدول علي مياهها الإقليمية وما تحتوى عليه هذه المياه من جزر ومضائق ان لا يعقل وليس من مصلحة السلام العالمي أن تستمر الأساطيل الحربية للدول البحرية العظمي في تحركاتها ببحار العالم دون مراعاة لسيادة الدول الصغيرة التي تشعر بوطأة هذه الأساطيل عند اقترابها من سواحلها محطة بأشد وسائل الهلاك والدمار وأخطرها ومنها بالطبع الأسلحة الذرية الرهيبة . كما نأمل أن تتحول البحار ومنها المحيط الهندي الي مناطق أمن وسلام وليس الي مناطق تنافس حربي خطيرة . ونتمني بهذه المناسبة أن تتمكن اللجنة الخاصة بالمحيط الهندي والتي لليمن شرف العضوية فيها ، من الوصول الي اقتراحات تؤدي الي تفادي استمرار هذا التنافس البحري العسكري بين الدول العظمي ، ففي هذه المنطقة من العالم المتزايدة الأهمية والخطورة بتزايد أهمية النفط المتواجد بأطرافها .

بعد أن استعرضنا المشاكل الأخيرة ، وتأثيرها علي العلاقات الدولية سلبا وإيجابا ، نود أن نسجل هنا وجهة نظر وفد بلادى وموقف حكومتى تجاه بعض المواضيع المطروحة أمام هذه الجمعية الموقرة .

لا تزال مشكلة الاستعمار والاحتلال الأجنبي تقلق ضمير الانساني وتعرقل مسيرة الشعوب التي ابتليت بجرائم الاستعمار ، في سيرها نحو الحرية والاستقلال والرخاء . ان حرمان مايزيد علي عشرين مليون انسان من حقه المشروع في الحياة علي أرضه حرا ليشترك في بناء مجتمع الرخاء والعدالة لأمر يناقض روح العصر الحديث ولا يلائم التطور العظيم الذى أحرزه انسان القسرين العشرين .

ومن المؤسف عدم انتهاء الاستعمار في الساقية الحمراء ووادي الذهب في الصحراء العربية الأفريقية التي تسمي خطأ " بالصحراء الأسبانية " وأن وفدى يستنكر استمرار استعمار هذه الأرض العربية ويعتبر أنه يتوجب علي أسبانيا وعلي المجتمع الدولي اتخاذ القرار الكفيل بسرعة انتهاء هذا الوضع الشاذ في هذه المرحلة النهائية من مراحل تصفية الاستعمار . ولا يجوز للمجتمع الدولي قبول أى تدبير من شأنه استمرار حالة الاستعمار بأى شكل واضح أو مغلّف .

لذا فاننا نؤيد كل التأييد الخطوة المعتدلة والحكيمة التي ترمي الي عرض قضية هذه الأرض الأفريقية العربية علي محكمة العدل الدولية كوسيلة لوضع حد نهائي للقضاء علي الاستعمار بجميع أشكاله .

ومع ترحيبنا بروح الواقعية التي يديها النظام الجديد في البرتغال نحو بعض المستعمرات في أفريقيا الا اننا نطالب ونناشد بانتهاء الوضع الاستعماري في جميع الأقاليم الأفريقية الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، وبالأخص في أنجولا ومنحها حقها المشروع في تقرير المصير والاستقلال دون تأخير . وما سمعناه من علي هذه المنصة من معالي وزير خارجية البرتغال يساعدنا علي التفاؤل .

ان قضية الحرية والاستعمار في أفريقيا لم تنته بعد ، فلم تزل ناميبيا ترزح تحت وطأة الاضطهاد والبربرية من قبل الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا . . . ورغم المناشدة العالمية التي وجهتها هذه المنظمة الي نظام الأقلية العنصرى في جوهانسبرغ الا أن عناد واستهتار تلك الأقلية العنصرية بالرأى العام العالمي بلغ حدا لم يعد يجدى معه اصدار القرارات أو توجيه النداءات . وازاء هذا الموقف فانه يتوجب علي الأمم المتحدة بمثابة كامل عضويتها التي بلغت ١٣٨ عضوا أن تتخذ اجراء حاسما ينمى امثال حكومة جنوب أفريقيا لقرارات الجمعية العامة . . . علي أنه لا بد من التشديد علي مسؤولية الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها نحو هذه المشكلة واحترام قرارات المقاطعة التي صدرت عن هذه المنظمة الدولية .

ان مشكلة روديسيا الجنوبية تمثل ونمعا معينا يطابق تماما ما حدث في فلسطين المحتلة ، ففي كلا الحالتين أتاح الاستعمار البريطاني الفرصة للوافدين من مخامرين وارهابيين لاحتلال البلدين وتمكينهم من فرض سيطرتهم الاستعمارية علي السكان الأصليين عن طريق الارهاب والقتل والتشريد . وكلنا يذكر كيف انسحبت بريطانيا من فلسطين وتخلت عن مسؤوليتها كسلطة منتدبة ثم كررت نفس العملية في روديسيا الجنوبية ضاربة عرض الحائط بالتزاماتها الدولية تجاه عصبة الأمم وتجاه الأمم المتحدة علي التوالي .

ان الأحداث الدامية التي عاشتها جزيرة قبرص منذ ١٥ تموز / يوليه الماضي والتطورات المؤسفة التي تتابعت عقب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكومة الدستورية برئاسة الأسقف مكاريوس لتمثل احدى السلبات الخطيرة في سير العلاقات الدولية .

ومع عدم رغبتنا في الحديث باسهاب عن هذه المشكلة الدامية الا أننا باختصار نؤيد بحزم قرارات مجلس الأمن ، كما نؤكد اهتمامنا الخاص وحرصنا الشديد علي الوحدة الاقليمية للجزيرة واستقلال جمهورية قبرص وتوجهها السياسي كدولة بارزة من دول عدم الانحياز .

ولن يرتاح العالم بأسره ما لم يتم القضاء نهائيا علي التفرقة العنصرية المطبقة في جنوب أفريقيا ورويسيا ، وأن حكومتي تؤيد كل قرار وتدابير من شأنه أن يؤدي الي استئصال التفرقة العنصرية .

وكيف يمكن لامرء أو مفكر أو مؤسسة أو حكومة أن تندب بالاستعمار والتهاون بحقوق الشعوب وبالتفرقة العنصرية أو المذهبية دون أن يفكر بالشعب الفلسطيني النبيل ومصيره الأليم ودون أن يرحب بقرار الأمم المتحدة الأخير الذي أعطي لهذه المشكلة العالمية الأساسية حقها من العناية اللائقة بها وبأدائها وذلك بقرار معالجتها لأول مرة بعد سنوات عديدة من التهاون والاهمال في موضعها الطبيعي . هنا في هذا الاطار وفي هذه القاعة أى في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وهل يحق للعالم أن يستمر في سكوته عن النزيم الذي لحق بشعب كامل تعدادة ثلاثة ملايين ونصف من أبناء فلسطين ، هذه الأرض المقدسة التي أرادها الله مكان سلام وتسامح ووثام وليس لتكون مكانا لممارسة الظلم والتصف والتطغيان .

واننا علي يقين بأن مؤرخي الأمم المتحدة سيعتبرون هذه الدورة من أهم الدورات التي عرفتها هذه المنظمة وأنهم سيطلقون عليها اسم دورة " تدعيم الحقوق الأساسية لشعب فلسطين " .

كما أن كل شخص يعمل في الحقل السياسي في العالم أجمع أصبح مقتنعا بأن شعب فلسطين النبيل يستحق كل عناية وتقدير لأن الشعب المناضل البطل أثبت بشكل جلي واضح أهاليته وتصميمه علي استعادة حقوقه المشروعة بشجاعة أسطورية . وقد واجه ويواجه التحديات بصلابة وإيمان الأمر الذي جعل العالم أجمع يقف موقف الإعجاب من هذا الشعب الذي عرف كيف يتقبل مسؤولياته التاريخية والعبء الثقيل الذي حمله إياه في الماضي القريب تجادل المجتمع الدولي لحقوقه الأساسية الثابتة والمشروعة واستمرار المعتدى الظالم تجادل هذه الحقوق . واننا نؤمن وقدر شاركنا بهذا الايمان عدد كبير ممن سبقنا علي هذه المنصة بأنه لا حل لقضية الشرق الأوسط قبل استعادة الشعب الفلسطيني جميع حقوقه المشروعة الثابتة كاملة غير منقوصة ولا مقيدة ، وأن أى استمرار بالتهاون في هذه الحقوق المقدسة سيؤدي حتما الي تدور متصاعد للأوضاع في المنطقة بتأطرها بما يهدد العالم بكارثة مخيفة .

وكيف يمكن لما يسمونه بمشكلة الشرق الأوسط أن تحل حلا نهائيا وجزريا ان لم تحل أولا مشكلة الشعب الفلسطيني الذي لولا أن صدرت حقوقه وطرد من وطنه أو خضع لحكم الأجنبي الدخيل عليه لما وجدت هذه المشكلة من أساسها .

لقد آن الأوان أن يعود العالم الي الصواب وأن يعالج المرض وأسبابه ولا يكتفي بمحاولة تلافي مضاعفاته وشرح أعراضه . لذلك فان حكومتي ترحب كل الترحيب بقرار الأمم المتحدة الحكيم لمعالجة المشكلة الفلسطينية في إطارها اللائق بأهميتها القصوى أى هنا في الجمعية العامة ، مع إعطاء ممثلي هذا الشعب الفلسطيني النبيل كامل الفرصة لشرح قضيته والدفاع عن مفهومه لها وعرض مشاريعه العظيمة لحلها .

وقد علمت التجارب القاسية هذا الشعب النبيه كيف يصمد في محتته التي فرضت عليه وكيف يحالج قضيته الحقّة وكيف يدافع عن حقوقه المشروعة مع تمسكه بالمبادئ والمبادئ الديمقراطية والانسانية التي أعلن عنها في شتي المناسبات .

واننا علي يقين بأن المجتمع الدولي الذي أصبح يعرف ماهي الصهيونية وأخطارها ومن هو الشعب الفلسطيني وحقوقه سيصفي الي كل ما سيعرضه عليه الوفد الفلسطيني من علي هذه المنصة وسيسانده كما فعل حتي الآن في مختلف المؤتمرات السياسية وغير السياسية المعقودة في نطاق الأمم المتحدة أو خارج نطاق هذه المنظمة .

وان وفدي ينتظر من هذه المنظمة العالمية أن تتصرف وفقا للمبادئ التي نصت عليها شرعتها ، وذلك باعلاء الشعب الفلسطيني حقه الكامل غير المنقوص أو المقيد بعودته الي أرضه ووطنه وكذلك بحق الشعب الفلسطيني بمجموعه العائد منه والمقيم ليمارس حقه في السيادة والاستقلال التام الناجز .

كما اؤكد من جديد بأن حكومتي تؤمن بكل الايمان بأنه أن لم ينصف الشعب الفلسطيني الشقيق وان لم يمارس حقه في السيادة والاستقلال علي أرض آبائه وأجداده فلن يكون سلام دائم في الشرق الأوسط ولن يرتاح الضمير العالمي لاستمرار هذه المأساة التي ان لم تعالج من جذورها بشكل عادل ومرض فانها ستجرح المنطقة مجددا الي حروب طاحنة قد تتحول الي كارثة عالمية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف تجتمع الجمعية العامة الساعة العاشرة والنصف تماما من صباح باكر لمواصلة المناقشة العامة ، التي سوف تؤجل الساعة ١٢ ظهرا عندما يوجه السيد رئيس مجلس الثورة الأعلي لجمهورية الصومال خطابه الي الجمعية العامة .

والآن فاني سوف أدعو السادة المندوبين الذين يرغبون في الحديث ممارسة لحق الرد .

وان دؤلاء السادة المندوبين يتذكرون أن الجمعية العامة في جلستها ٢٢٣٦ قررت أن ممارسة حق الرد يجب أن يقتصر علي . ١ دقائق فقط .

السيد / جازبا (شيلي) (الكلمة بالأسبانية) : بعد العرض الخطير الذي قدمه أعضاء الدول الاشتراكية أمس كنا نعتقد أن السرد قد انتهى ، ولكن هذا الصباح فان مندوبي المجر وبييلوروسيا استخدموا هذه المنصة للتعريض بشيلي مرة أخرى . ولذلك رأينا أن نأخذ هذه الكلمة .

ان بييلوروسيا لاتعد دولة مستقلة ان أنها جزء من الاتحاد السوفياتي ، كما أن وفدها اقتصر علي تكرار نفس الأشياء التي ظل وفد الاتحاد السوفياتي يكررها في الأيام الأخيرة . ان وفد بييلوروسيا ليست لديه أية أفكار مستقلة ولذا فان أفكاره لاتستحق حتي احتقارنا .

كما أنه بالنسبة لما قاله مندوب المجر نود أن نعلم عن الأهداف التي جاءت به الي هنا ليتحدث عن الحرية وحقوق الانسان .

ان القرار ١٠٠٤ (٢ للجمعية العامة) ينص علي مايلي :

” ان الجمعية العامة

اقتناعا منها بأن الأحداث الأخيرة في المجر توضح رغبة شعب المجر في ممارسة حقوقه الأساسية وفي الحرية والاستقلال ، وان تدين استخدام القوى المسلحة السوفيتية لقمع جهود الشعب المجرى في محاولته لتحقيق حقوقه

ان تأخذ علما بمذكرة حكومة المجر للسكرتير العام بتاريخ أول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٦ والتي تتضمن الطلب المقدم من حكومة المجر لحكومة الاتحاد السوفياتي لسحب جميع القوات السوفيتية فورا .

وان تلاحظ أن تدخل القوات السوفيتية العسكرية في المجر قد تسبب في سفك دماء الكثيرين من الشعب المجرى .

وان تحاط علما بالنداء الذى وجهه رئيس الوزراء امرى ناجي في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر

١٩٥٦ :

- ١ - تناشد حكومة الاتحاد السوفيتي الامتناع عن القيام بأى هجوم مسلح علي المجر ، أو أى تدخل في الشؤون الداخلية للمجر .
- ٢ - تطالب حكومة الاتحاد السوفيتي بالكف عن ادخال قوات مسلحة اضافية الي المجر وسحب جميع قواتها من الأراضي المجرية .
- ٣ - تؤيد حق شعب المجر في تشكيل حكومة تحقق آماله الوطنية وتكرس نفسها لحماية استقلال المجر ورفاهية الشعب المجرى .
- ٤ - تطلب من السكرتير العام استقصاء الحقائق فيما يتعلق بالموقف الناجم عن التدخل الأجنبي في المجر وأن يعين مراقبين لدراسة الموقف وارسال تقرير الي الجمعية العامة في أقرب فرصة

القرار ١٠٠٤ (٢ - ٤٥)

هذا القرار مؤرخ في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٦ ، وبعد ذلك اتخذت الجمعية

العامة قرارا آخر يقول ١٠٠٥ (٢ - ٥) :

ان " الجمعية العامة

" ان تأخذ في الاعتبار بقلق عميق أن أحكام القرار ١٠٠٤ (٢ - ٥) الصادر في ٤ تشرين

الثاني / نوفمبر سنة ١٩٥٦ لم يطبق وأن القوات السوفيتية تواصل قمعها وانتهاكها لمجتهودات شعب المجر في تحقيق حريته واستقلاله

" وان تعتبر أن التدخل الخارجي والأجنبي في المجر يمثل محاولة لانكار حقوق الشعب

المجرى في الاستقلال والحرية ومنع هذا الشعب من انتخاب حكومة تمثل آماله المشروعة .

وان تعتبر أن القمع الذي قامت به القوات السوفيتية في المجر يعد انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ومصادرة السلام بين المجر والقوات المتحالفة .
تطالب القوات السوفيتية بالانسحاب فورا من المجر ، وتحث حكومة الاتحاد السوفيتي علي سحب قواتها من المجر دون أى تأخير .

وبعد ذلك في القرار ١٠٠٦ (ES ٦) قالت الجمعية العامة :
انها ان تعتبر أن القوات المسلحة للاتحاد السوفيتي تثير المواقف أمام امدادات الغذاء والامدادات الطبية للمجر فانها تحث الاتحاد السوفيتي علي ايقاف الأعمال الموجهة ضد جمهورية المجر والتي تتنافي مع المبادئ والقواعد الأخلاقية المعترف بها والعدالة الدولية . وفي القرار تقول الجمعية العامة :
انه بالنظر الي المعاناة التي تكبدتها الشعب المجرى ، وان ترغب في ايقاف حد لهذه المعاناة :

- ١ - تقرر اتخاذ اجراءات مساعدة فورية بتقديم المواد الغذائية والامدادات الطبية للمناطق المتضررة .
 - ٢ - تطالب الدول الأعضاء للاشتراك في هذه المساعدات .
- وبعد ذلك فان هذه الجمعية العامة عينت لجنة خاصة لتقديم تقرير عن الموقف في المجر وهذا التقرير ١١٣٣ (١١) يقول (بعد الموافقة عليه) من الجمعية العامة :
- " ان تذكر بالقرار (١١٣٢) في ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٥٧ والذي شكل لجنة خاصة تضم ممثلين من استراليا وسيلان والدانمرك وتونس وأوروغواي تقوم بعمل تحقيقات وتراقب الموقف في المجر وتحصل علي المعلومات الضرورية والملائمة وان تتلقي التقرير العام عن الموقف في المجر تعبر عن أسفها بأن حكومة الاتحاد السوفيتي والسلطات الحالية في المجر لم توفر أى تعاون لهذه اللجنة .

١ - تعمر عن شكرها للجنة الخاصة عن المجر للعمل الذي قامت به .

٢ - تؤيد تقرير اللجنة .

٣ - تعتبر أن الاحداث التي وقعت في الصجر في عام ١٩٥٦ كانت تعتبر انتقامية وطنية

من جانب المجر .

٤ - تجد أن ما انتهت اليه اللجنة بناءً على فحصها لكل الحقائق المتاحة يؤكد ما

يلي :

أ - ان الاتحاد السوفياتي بخلاف المبادئ المنصوص عليها في الميثاق

قد انتهك هذه المبادئ ، وبذلك حرم شعب المجر من حريته السياسية ومن استقلاله

كما حرم شعب المجر من ممارسة حقوقه الأساسية .

ب - ان الحكومة الحالية في المجر قد فرضت على الشعب المجرى بدعم من الاتحاد السوفياتي .

ج - ان الاتحاد السوفياتي قام بطرد المواطنين المجرين على نطاق واسع الى اراضيه .

د - ان الاتحاد السوفياتي قد خرق الالتزامات التي تعهد بها في معاهدة جنيف لعام

١٩٤٩ .

هـ - ان السلطات المجرية قد انتهكت الحقوق الانسانية والحريات التي نصت عليها معاهدة

السلام مع المجر .

و - تدين هذه الأعمال وتدين تحدى قرارات الأمم المتحدة .

٦ - تعرب عن قلقها لما يعانيه الشعب المجرى .

هذه هي الدول أو الحكومات التي جاءت هنا للتحدث عن الحرية وحقوق الانسان الى أي

مدى سوف تستمر هذه المهزلة ؟ ان الموقف في شيلي لا يهم هذه الحكومات في قليل أو كثير وليست

هناك مشكلة لحقوق الانسان الأساسية في شيلي تبرز هذا التدخل اننا لم نفعل شيئاً من شأنه

أن يبرر هذه الحملة الموجهة ضدنا . انها مسألة سياسية تهتم شعب حرر نفسه من النفوذ السوفياتي .

ولتدرك كافة الدول النامية الأخرى الشن الذي تدفعه لكي تبقى غير منجزة .

ليست هناك أية مشكلات اقتصادية لقد قيل أن الاقتصاد الشيلي قد وقع في أيدي المؤسسات

متعددة الجنسيات الأجنبية ، ولكن لم يذكر أي اسم لتأييد ذلك . لانه لم تقع أي شركة اقتصادية

في بلاد في أيدي أجنبية في السنة الأخيرة عندما شكلت حكومة وطنية للبحث القومي .

لقد قيل أن الآلاف قد قتلوا ، وقد قيل أن الموقف غير مستقر ولكن لماذا حققنا زيادة قدرها ٥٠ ٪ في انتاج المحاصيل هذا العام ويمكن أن ننظر الى بعض أسعار المعادن في بلادنا لنرى هذا التطور الكبير .

ولكن شيلي بلد ذات حدود مفتوحة ، وقد دعونا الأمين العام للأمم المتحدة في العام الماضي لزيارة شيلي وهذه الدعوة هي دعوة مفتوحة يمكنه أن يقبلها ، كما دعونا كافة اللجان الدولية الرسمية مثل الصليب الأحمر الدولي كي تزور شيلي وسنكون متينين لأي اقتراح تقدمه هذه الدول التي نتقدها هذا العام . يجب أن تفعل مثلما نفعل . عليها أن تفتح حدودها وتسمح للصليب الأحمر بزيارة سجونها ومؤسساتها العسكرية .

اننا نرغب في أن نعيش في حرية وسلام مع كافة شعوب العالم ودوله ، نود أن نقيم علاقات ودية مع كافة الشعوب الحرة التي تحترم استقلالنا وسيادتنا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أذكر أننا ابلغت الجمعية العامة أن حق الرد يجب أن يتحدد بـ ١٠ دقائق وأكرر ١٠ دقائق .

السيد تشيرنوتشينكو (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : (الكلمة بالروسية) : أولا ، فأني أحرص على أسجل أنني طلبت الكلمة لكي اتقدم ببيان مقتضب ، فأني كممثل للجمهورية الاشتراكية لبيلوروسيا وكواحد من الدول الاشتراكية .

ان السيد الذي غادر المنصة لتوه وهو لا يمثل على الإطلاق الشعب الشيلي . هنا هو الذي يضطربنا بالاحرى الى أن تهتم الدول الاشتراكية بالوضع الحالي في شيلي ، وهو الوضع القائم منذ قيام انقلاب فاشي عسكري ضد الحكومة الدستورية التي كان يرأسها الرئيس سلفادور الليندي ، هذا القائد العظيم لحركة التحرير الوطنية الذي كرس حياته من أجل حرية الشعب الشيلي .

انه من المهيين فعلا ان نستمع من على هذه المنصة التي استمعنا منها الى الرئيس اللندي الى عملاء الزمرة العسكرية الفاشية في شيلي يخترعون من عندياتهم الأحداث ، وأن هناك شواهد كثيرة تدل على أنهم هم ورثة الفاشية الهتلرية .

واذا ما أردنا أن نتحدث عن شعب بيلوروسيا الذي خسر مواطنيها من بين كل أربع عشرة مواطنين في نضاله فكيف له أن يتحدث عن هذا الشعب ؟ ان شعبنا قد أسهم اسهاما ضخما في

الانتصار على الفاشية ، كما أسهم بطريقة يعرفها الجميع في انشاء الأمم المتحدة . ونحن فخورون بأن نناضل من أجل الحرية والتقدم الاجتماعي والديمقراطية .

وننا نتضامن مع الديمقراطيين الشيليين والمواطنين الشيليين ، وبهذه الروح اسمحوا لي مرة أخرى أن نعرب عن احترامنا العميق لذكرى الرئيس سلفادور الليندي ، وأن نذكر بعض كلمات من رسالته الى الشعب الشيلي ، لقد قال في الاذاعة في هذا اليوم الحسير :

” انني أؤمن بمستقبل شيلي ، وانني مؤمن بأن هناك آخرين سوف يموتون في هذه الساعات حتى تنتصر الكرامة ونبني مجتمعا أفضل . ”

وبالأمس ، وفي الاجتماع العام فان المندوبين الذين تحدثوا من فوق هذه المنصة أعربوا عن موقفهم تجاه الانقلاب المضاد للثورة في شيلي ، كما نددوا بتعسف العسكريين هناك ، والتعسف ضد الديمقراطيين وانتهاك الحريات التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة ، واعلان حقوق الانسان والمعاهدات الدولية الخامة بحقوق الانسان والتي وافقت عليها الأمم المتحدة .

لقد صرحوا بأن تأثير الأمم المتحدة وسلطة رئيس الجمعية العامة والأمين العام يجب أن تستخدم ، وأن تطالب من الفاشيين في شيلي انقاذ حياة البشر هناك ، والديمقراطيين الذين يلقون الاستعباد علي أيدي الزمرة العسكرية .

وفي البيان الذي تمت الموافقة عليه في مؤتمر وارسو في نيسان / أبريل عام ١٩٧٤ قيل :
" ان الجرائم التي ترتكبها الزمرة العسكرية في شيلي يندد بها الرأي العام العالمي ، وأن قوى التقدم في أمريكا اللاتينية تندد بذلك . وأن اليوم سوف يأتي ، اليوم الذي يعيد فيه الشعب الشيلي بلده الي حالتها الطبيعية ويلقي بخبار العصور الوسطي التي تحاول عن طريق الزمرة العسكرية أن تبعد الشعب الشيلي عن طريق الحرية .

واننا نؤيد التحرير التام لشيلي ، وتحرير جميع الديمقراطيين المسجونين في شيلي . وان الحكومات التي اشتركت في مؤتمر وارسو طالبت من جميع الحكومات أن تدافع عن كرامة الانسان فسي شيلي ، ووجهت زداء الي المجتمع الدولي طالبة تطوير حملة التضامن مع الشعب الشيلي فسي نزاله ضد الارهاب الدامي واستتباب الديمقراطية والحرية في بلاده . وأن المشتركين في هذا اللقاء أعربوا عن ايمانهم العميق بأن الشعب الشيلي سوف ينتصر في نزاله من أجل اعادة الديمقراطية والاستقلال الحقيقي لشيلي .

وهذا هو نهاية بيان مؤتمر الدول الاشتراكية ضد القمع القائم في شيلي . وهو يعبر عن رأي الدول الاشتراكية وهو يشكل تضامنا مع شعب شيلي .

رفعت الجلسة الساعة ٤٥ / ٦٠